Comprehensive Journal of Science
Volume (10), Issue (39), (March, 2026)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (10) العدد 39 مارس 2026
ردمد: 3014-6266

مستقبل توازن القوى في ظل صعود قوى دولية جديدة

علي عبدالله عمر التائب
ali.altayeb@sabu.edu.ly
عيسى نصر صالحين
essa.salheen@sabu.edu.ly
جامعة صبراتة / كلية الموارد البشرية زلطن

تاريخ الاستلام:2026/01/19 –تاريخ المراجعة: 2026/02/16– تاريخ القبول: 2026/02/26– تاريخ للنشر: 27/ 03/ 2026

الملخص

تتناول هذه الدراسة تأثير صعود القوى الدولية الجديدة على توازن القوى في النظام الدولي، مستعرضة التحولات التي شهدها القرن العشرون مع هيمنة القوى التقليدية مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة ، حيث أن مع بداية القرن الواحد والعشرين، بدأ توازن القوى يتغير بظهور دول صاعدة مثل الصين والهند والبرازيل، التي أثرت بشكل كبير في النظام السياسي والاقتصادي العالمي ، تقدم الدراسة تحليلاً للتغيرات في الاقتصاد العالمي ، حيث أصبحت القوى الصاعدة أكثر تأثيرًا في الأسواق التجارية والتبادلات الاقتصادية، مما أضعف الهيمنة التقليدية للقوى الكبرى ، كما تسلط الدراسة الضوء على تأثير هذه القوى على الاستراتيجيات الأمنية والسياسات الدفاعية للدول الكبرى، بالإضافة إلى إعادة تشكيل التحالفات الدولية ، ومن خلال منهج وصفي تحليلي، تعتمد الدراسة على تحليل البيانات الأولية والثانوية، مع مقارنة التحولات في موازين القوى بين الدول الكبرى والدول الصاعدة ، وتشير النتائج إلى تزايد القوة الاقتصادية والعسكرية لهذه الدول ، مما يؤدي إلى تحديات جديدة في مجالات الأمن والتجارة ، مع تركيز أكبر على القضايا البيئية ، كما أن صعود هذه القوى يعيد تشكيل السياسات الدولية ويدفع إلى التنافس على الموارد الاقتصادية في مناطق مختلفة من العالم ، وتقدم الدراسة توصيات لتشجيع التعاون بين القوى الكبرى والصاعدة، مع التأكيد على ضرورة تعزيز السياسات البيئية المستدامة ، وإصلاح آليات اتخاذ القرارات في المنظمات الدولية ، وتنمية القدرات التكنولوجية للدول الصاعدة لضمان توازن القوى في المستقبل.

الكلمات المفتاحية : توازن القوى – قوى دولية – النظام الدولي – القوى الصاعدة

Abstract

This study examines the impact of the rise of new international powers on the balance of power in the international system, reviewing the transformations witnessed in the twentieth century with the dominance of traditional powers such as the United States and the Soviet Union during the Cold War. With the beginning of the twenty-first century, the balance of power began to change with the emergence of emerging countries such as China, India, and Brazil, which significantly influenced the global political and economic system. The study provides an analysis of changes in the global economy, as emerging powers have become more influential in trade markets and economic exchanges, weakening the traditional dominance of major powers. The study also highlights the impact of these powers on the security strategies and defense policies of major countries, in addition to the reshaping of international alliances. Using a descriptive and analytical approach, the study relies on the analysis of primary and secondary data, comparing the shifts in the balance of power between major countries and emerging countries. The results indicate the increasing economic and military power of these

countries, leading to new challenges in the areas of security and trade, with a greater focus on environmental issues. The rise of these powers also reshapes international politics and drives competition over economic resources in different regions of the world. The study offers recommendations to encourage cooperation between major powers. and emerging powers, emphasizing the need to promote sustainable environmental policies, reform decision-making mechanisms in international organizations, and develop the technological capabilities of emerging countries to ensure a future balance of power.

Keywords: Balance of power - International powers - International system - Rising powers

مقدمة الدراسة

إن للقوة مفهوم معقد، فالقوة تبدو سهلة للغاية في تعريفها، لكنها ليست كذلك في أسسها أو أدواتها وموازينها أو استخداماتها ويصعب قياسها ، والأهم أنه لا توجد حقائق بسيطة بشأن عناصرها، أو علاقات مباشرة بين تلك العناصر ، فهناك دائما استدراكات مختلفة أو متغيرات وسيطة تحيط بكل شيء، ولا يمكن تجنب التعامل معها بتلك الصورة المركبة، فلا توجد طريقة أخرى لتجنب فشل التحليل أو فشل القوة ، إن قوة الدولة أو ضعفها لا تزال أهم أسس التعامل بين الدول فعالية ، فأفضل استراتيجية أن تكون الدولة دائمًا قوية، وقوية تحديدًا في النقطة الحاسمة .[1]

شهد القرن العشرون بداية ظهور توازن قوى عالمي واضح المعالم، حيث هيمنت القوى الكبرى التقليدية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي، على الساحة الدولية خلال مرحلة الحرب الباردة، وتواصل هذا التوازن على مدار العقود التالية ، ولكن مع بداية القرن الواحد والعشرين، بدأت ملامح هذا التوازن في التغير نتيجة لصعود قوى دولية جديدة ، مما أعاد صياغة فهمنا لطبيعة العلاقات الدولية وأدى إلى تغييرات جذرية في الهيكل السياسي والاقتصادي العالمي ، وهذه القوى الجديدة تشمل دولاً ناشئة اقتصاديًا مثل الصين والهند والبرازيل ، بالإضافة إلى تأثيرات متزايدة من تكنولوجيا المعلومات والشركات العالمية الكبرى.

تسعى الدول إلى تحقيق التوازن على المستويين الدولي والإقليمي في صراعها من أجل البقاء، لأن صعود الدول القوية سيهدد مصالحها، مما يدفع الدول الأخرى إلى استخدام تكتيكات هجومية أو دفاعية للحفاظ على أمنها أو زيادة قوتها ، إلا أن الواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية ليسا وجهين لعملة واحدة ، حيث تنظر إلى القوى الدولية كقوى قائمة على الوضع الراهن تسعى إلى الحفاظ على توازن القوى الحالي دون محاولة تغييره ، تنظر الأولى إليها كقوى تعديلية تسعى إلى تغييره بما يخدم مصالحها ويزيد من قوتها النسبية ، ولأنها قوى راضية بالوضع الراهن، فإنها تبني تحالفاتها وتستخدم تكتيكات تعاونية للحفاظ على أمنها.[2]

لقد شكلت العولمة والتطورات التكنولوجية في العقدين الأخيرين حافزًا رئيسيًا لتغيرات سريعة في ميزان القوى العالمي ، ففي حين أن الولايات المتحدة الأمريكية ، تظل القوة العظمى المؤثرة على الصعيدين العسكري والاقتصادي ، إلا أن الصين قد أصبحت منافسًا رئيسيًا في الساحة الاقتصادية والتكنولوجية ، بل وأظهرت قدرة متزايدة على التوسع النفوذ الجيوسياسي ، والهند من جهتها، وتسعى إلى أن تكون قوة استراتيجية كبيرة مدفوعة بنموها الاقتصادي السريع والموارد البشرية الضخمة ، بينما تتصاعد القوى الإقليمية مثل تركيا وإيران في منطقة الشرق الأوسط ، مما يضيف تعقيدات جديدة إلى معادلات السياسة الدولية ، إن صعود هذه القوى الجديدة يفرض تحديات كبيرة على النظام الدولي القائم ، فالتفاعل بين القوى التقليدية والقوى الناشئة قد يفضي إلى تجديد مفهوم توازن القوى الذي طالما كان سمة أساسية في فهم السياسة العالمية.

[1] خليل حسين (2009م) ، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، دار المنهل اللبناني، بيروت، ، ص 83.

[2] عبيد الحليمي (٢٠٢٢م) ، توازن القوى عند الواقعيين الجدد والقطبية الدولية بالقرن الحادي والعشرين ، جامعة سيدي محمد بن عبد الله ، المغرب ، ص 23 .

مشكلة الدراسة

شـــهد النظام الدولي في العقود الأخيرة تغيرات ملحوظة نتيجة لصـــعود قوى دولية جديدة مثل الصـــين، الهند، روســـيا، والبرازيل، ما أدى إلى تحول تدريجي في توازن القوى التقليدي الذي كان مهيمنًا عليه من قبل القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ، وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها هذه القوى الجديدة ، فإنها أصـــبحت تلعب دورًا متزايد الأهمية في السياسة والاقتصاد الدولي.

تكمن مشكلة الدراسة في تحليل تأثير صعود هذه القوى الجديدة على الهيكل التقليدي لتوازن القوى في النظام الدولي ، إذ يُتوقع أن يؤدي هذا الصعود إلى إعادة تشكيل العلاقات الدولية وزيادة التنافس بين القوى الكبرى، ما قد يُفضي إلى تغيرات في اســتراتيجيات الأمن الدولي والســياســة الاقتصــادية العالمية ، وتركز الدراســة على كيفية تأثير هذه التحولات على ديناميكيات القوة والنفوذ بين الدول الكبرى والقوى الصاعدة، واستكشاف السيناريوهات المحتملة لمستقبل توازن القوى في ظل هذه المتغيرات.

الســـؤال الرئيســـي : كيف يؤثر صـــعود القوى الدولية الجديدة على توازن القوى التقليدي في النظام الدولي، وما هي التوقعات المستقبلية للعلاقات الدولية في ظل هذه التحولات؟

أهداف الدراسة

1. تحليل تأثير صعود القوى الدولية الجديدة على التوازن التقليدي للقوى في النظام الدولي.
2. دراسة العوامل الاقتصادية والسياسية التي ساهمت في صعود هذه القوى الجديدة وأثرها على الهيمنة العالمية.
3. مراجعة دور القوى التقليدية مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في مواجهة التحديات الناتجة عن صـــعود القوى الصاعدة.
4. تحليل تأثير القوى الصاعدة على استراتيجيات الأمن الدولي والسياسات الدفاعية للدول الكبرى.
5. استكشاف تداعيات صعود القوى الجديدة على الاقتصاد العالمي، بما في ذلك التبادلات التجارية، الاستثمارات، وأثرها على النمو الاقتصادي.
6. دراسة التغيرات في التحالفات الدولية الناتجة عن صعود هذه القوى وكيفية تأثيرها على العلاقات بين الدول.
7. تحليل التحديات والفرص الســياســية التي قد تواجهها القوى الدولية الجديدة في المســتقبل، وكيفية تعزيز دورها على الساحة العالمية.
8. تقديم ســيناريوهات مســتقبلية لتوازن القوى العالمي في ضـــوء التطورات الراهنة والاتجاهات المســـتقبلية لهذه القوى الصاعدة.

تساؤلات الدراسة

1. كيف يؤثر صعود القوى الدولية الجديدة مثل الصين والهند على توازن القوى التقليدي في النظام الدولي؟
2. ما هي العوامل الاقتصادية والسياسية التي تساهم في تعزيز قوة هذه الدول الصاعدة على الساحة العالمية؟
3. كيف ستؤثر القوى الصاعدة على الهيمنة الأمريكية ودور الولايات المتحدة في تشكيل السياسات الدولية؟
4. إلى أي مدى يمكن للقوى الصاعدة أن تتفوق على القوى الكبرى في المجالات الاقتصادية والعسكرية؟
5. ما هو تأثير صعود القوى الجديدة على التحالفات الدولية الحالية مثل حلف الناتو والاتحاد الأوروبي؟
6. كيف يمكن للقوى الصاعدة أن تغير موازين القوى الاقتصادية العالمية من خلال التجارة، الاستثمارات، والتكنولوجيا؟
7. هل هناك مخاطر للصراع الدولي نتيجة تزايد القوة والنفوذ للقوى الصاعدة؟ وما هي السيناريوهات المحتملة لذلك؟

8. كيف ستؤثر هذه التحولات في توازن القوى على السياسات الأمنية والعسكرية للدول الكبرى والدول الصاعدة في المستقبل؟

أهمية الدراسة

تعد هذه الدراسة ذات أهمية كبيرة في الوقت الراهن، حيث يشهد النظام الدولي تحولات غير مسبوقة بفعل صعود قوى جديدة على الساحة العالمية. القوى التقليدية الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ظلّت لعقود طويلة تشكل النظام الدولي وتتحكم في مراكز القوة العالمية. إلا أن السنوات الأخيرة شهدت ظهور قوى دولية جديدة مثل الصين والهند وروسيا التي بدأت تكتسب نفوذًا متزايدًا في مختلف المجالات الاقتصادية والعسكرية والسياسية، ما يهدد بتحويل موازين القوى العالمية.

إن صعود هذه القوى الصاعدة يفتح المجال لدراسة التحولات التي ستطرأ على النظام الدولي في المستقبل، حيث إن تزايد قوة هذه الدول سيؤدي إلى تغيير في هيكل العلاقات الدولية، مما قد يعيد تشكيل التحالفات القائمة ويؤدي إلى ظهور تحالفات جديدة. ففي السابق، كان النظام الدولي يهيمن عليه الغرب، أما الآن فإن القوى الصاعدة تتحدى هذا التوازن، مما يطرح تساؤلات حول كيفية تأثير هذه القوى الجديدة على القوى التقليدية. في هذا السياق، تسهم هذه الدراسة في فهم التحولات الحاصلة في موازين القوى وكيفية تأثيرها على السياسة الدولية.

تكمن أهمية هذه الدراسة أيضًا في أن التحولات في توازن القوى لا تقتصر على الجوانب السياسية فقط، بل تشمل أيضًا الجوانب الاقتصادية والعسكرية ، فالقوى الصاعدة تُظهر اهتمامًا متزايدًا في تعزيز قوتها الاقتصادية عبر سياسات توسعية في التجارة والاستثمار، بالإضافة إلى توجهاتها في تطوير القدرات العسكرية. هذا الأمر يغير بشكل جذري طبيعة المنافسة العالمية، مما يحتم على الدول الكبرى إعادة تقييم استراتيجياتها وتطوير سياسات جديدة للتعامل مع هذا الواقع المتغير. وتكتسب الدراسة أهمية خاصة في تقديم رؤية حول كيفية تأثير الصعود السريع لهذه القوى على النظام الاقتصادي العالمي، حيث تزداد أهمية القوى الصاعدة في الأسواق العالمية، مما يعيد تشكيل العلاقات الاقتصادية بين الدول.

إن دراسة مستقبل توازن القوى تعد أيضًا ذات أهمية خاصة بالنسبة للمجتمع الأكاديمي والباحثين المهتمين بالعلاقات الدولية ، فهي تقدم فهمًا معمقًا لكيفية تفاعل القوى العالمية الجديدة مع القوى التقليدية في مواجهة التحديات العالمية المعاصرة ، مثل قضايا التغير المناخي والأمن الغذائي والطاقة. هذه التحولات تتطلب استراتيجيات جديدة، ليس فقط على مستوى الدول الكبرى، ولكن أيضًا على مستوى المؤسسات الدولية التي قد تحتاج إلى إعادة هيكلة استجابتها لهذه التغيرات. تكتسب الدراسة أهمية سياسية بالغة بالنسبة لصناع القرار في الدول الصاعدة ، التي تسعى إلى تحسين مكانتها على الساحة الدولية ، ففهم كيفية تأثير هذه القوى الصاعدة على توازن القوى العالمي يساعد على وضع استراتيجيات فعّالة لتعزيز النفوذ السياسي والاقتصادي والعسكري لتلك الدول ، وهذا الفهم يعد خطوة أساسية للدول الصاعدة لتوظيف قوتها بشكل استراتيجي لضمان مكانة متميزة في النظام الدولي الجديد .

فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: تزايد صعود القوى الدولية الجديدة مثل الصين والهند سيؤدي إلى تغيير هيكلي في توازن القوى العالمي، مما يساهم في تقليص الهيمنة التقليدية للقوى الكبرى مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

الفرضية الثانية: يتوقع أن تعزز القوى الصاعدة من قوتها الاقتصادية والعسكرية، مما يساهم في خلق تحالفات جديدة وإعادة تشكيل التحالفات الحالية على الساحة الدولية.

الفرضية الثالثة: يُتوقع أن يترتب على الصعود المتزايد للقوى الصاعدة تغيير في هيكل النظام التجاري العالمي، حيث ستؤثر على قواعد التجارة وأسواق المال العالمية بشكل جوهري.

الفرضـــية الرابعة: يُحتمل أن يؤدي صـــعود القوى الدولية الجديدة إلى زيادة التوترات الأمنية بين القوى الكبرى، مما يخلق تحديات عسكرية جديدة على مستوى النظام الدولي.

الفرضـــية الخامســـة: يرجح أن تســعى القوى الصـــاعدة إلى إقامة نظام دولي متعدد الأقطاب، مما يحد من تأثير الهيمنة الغربية ويؤدي إلى توزيع أكثر توازناً للقوة والنفوذ العالمي.

الفرضـية السـادسـة: يتوقع أن تكون القوى الإقليمية أكثر تأثيرًا في رسـم السـياسـات العالمية، بفضـل صـعود القوى الدولية الجديدة، مما يزيد من أهمية المناطق الجغرافية مثل آسيا وأفريقيا.

الفرضـية السـابعة: يتوقع أن تتمتع القوى الصـاعدة بميزة استراتيجية في الاقتصـاد الرقمي والحروب التكنولوجية المستقبلية، مما سيسهم في تعديل ميزان القوة العالمي.

الفرضـــية الثامنة: يحتمل أن يؤدي التنافس بين القوى الكبرى والقوى الصـــاعدة إلى تحولات في النظام الدولي، مما يعزز التعددية في السياسة والاقتصاد على الساحة العالمية.

الاطـار النظـرى

المبحث الأول : التحديات الاقتصادية والسياسية التي تفرضها القوى الصاعدة على النظام الدولي

في ظل التحولات المتسـارعة التي يشـهدها النظام الدولي ، تلعب القوى الصـاعدة دورًا محوريًا في إعادة تشـكيل الخارطة الاقتصـادية والسـياسـية على مسـتوى العالم ، هذه القوى التي تتمثل في الدول النامية والقوى المتوسـطة التي تسـعى لتحقيق قدر أكبر من التأثير العالمي ، تفرض تحديات جديدة على النظام الدولي الذي كان يهيمن عليه بشـــكل تقليدي عدد من القوى الكبرى ، وهذه التحديات ليست فقط اقتصادية ، بل تشمل أيضًا الأبعاد السياسية والاجتماعية والعسكرية ، مما يخلق مساحة من التوترات والتحولات في العلاقات الدولية.

لقد أصـبح واضـحًا أن النظام الدولي التقليدي، القائم على الهيمنة الأمريكية والغربية ، لم يعد قادرًا على اسـتيعاب التحولات العميقة التي تحدث على الصـعيدين الاقتصـادي والسـياسـي في العديد من الدول الصـاعدة ، إذ يزداد تأثير هذه الدول على القرارات الاقتصـــادية العالمية ، كما تبرز قوتها الســـياســـية في المجالات متعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة ومجموعة العشرين ، فضلاً عن تأثيرها في منظمات دولية أخرى.

تمثل هذه القوى الصـــاعدة تحديات كبيرة للنظام التجاري والاقتصـــادي العالمي ، والذي غالبًا ما يعتمد على القواعد والسـياسـات التي وضـعتها القوى الكبرى ، حيث أن زيادة المنافسـة الاقتصـادية، خاصـة في المجالات مثل التكنولوجيا والطاقة والموارد الطبيعية، أدت إلى تصـعيد التوترات بين هذه القوى والدول الكبرى، خصـوصًـا في ظل العولمة التي جعلت الاقتصادات العالمية أكثر ارتباطًا وتداخلًا.

تمثل القوى الصاعدة مصدرًا جديدًا للتحديات الجيوسياسية. ففي الوقت الذي تسعى فيه بعض الدول مثل الصين والهند إلى تعزيز حضورها على الساحة الدولية من خلال تفعيل استراتيجياتها الاقتصادية والسياسية، فإن ذلك يخلق ديناميكيات جديدة تتطلب إعادة التفكير في مفهوم القوة والسيطرة في النظام الدولي. بالإضـافة إلى ذلك، يشـهد النظام الدولي تحولًا في توازن القوى العسـكرية ، حيث تقوم بعض الدول الصـاعدة بتحديث قواتها المسـلحة ورفع مسـتوى قدراتها الدفاعية، ما يسـاهم في تعقيد العلاقات الدولية.

بينما تعمل بعض القوى الصـاعدة على تحفيز النمو الاقتصـادي في مناطقها من خلال الاسـتثمار في البنية التحتية، فإن الدول الكبرى غالبًا ما ترى في هذه الأنشـطة تهديدًا لهيمنتها التقليدية ، ويعكس هذا التحول تنامي شـعور الاسـتقلالية في السـياسـات الاقتصـادية والسـياسـية للدول الصـاعدة ، وهو ما يجعل النظام الدولي أكثر تعقيدًا واحتياجًا إلى إعادة هيكلة العلاقات والآليات التي تحكمه.

إن فهم هذه التحولات الاقتصادية والسياسية أمر بالغ الأهمية ، إذ أن التحديات التي تفرضها القوى الصاعدة على النظام الدولي قد تؤدي إلى تغييرات جذرية في هياكل النظام الاقتصادي والسياسي العالمي ، فضلاً عن تحولات في قوة النفوذ والموازين العسكرية.

إن هذه التحولات تساهم في خلق بيئة دولية أكثر تعددية وتعقيدًا، حيث تتباين المصالح والاهتمامات بين الدول الكبرى والصاعدة ، وهو ما يعكس تحولًا في مركز القوة في النظام الدولي ، ما يستدعي التفكير في كيفية تكامل القوى المختلفة في إطار علاقات دولية قائمة على الاحترام المتبادل والتعاون الاستراتيجي.

أولاً : ماهية ونظريات تحول القوة في العلاقات الدولية

تشير ظاهرة انتقال القوة في العلاقات الدولية إلى منظور قيمي يُفضّل الدول الناشئة التي قد تختلف قيمها عن قيم القوة المهيمنة التقليدية ، ممثلةً بالولايات المتحدة ، على مدى العشرين عامًا الماضية ، حيث شهدت خريطة القوى الفاعلة في العلاقات الدولية في ظل النظام الدولي الحديث تغييرات وتعديلات ، وكثّفت القوة الأمريكية محاولاتها للسيطرة على ثقافات وقيم الدول والشعوب الأخرى، ونشر مُثُلها العليا تحت ستار العولمة، وذلك بعد انهيار النظام ثنائي القطب في ظل ما عُرف آنذاك بالنظام العالمي الجديد ، وأُطلق على القرن الحادي والعشرين اسم "القرن الأمريكي"، انعكاسًا لهيمنة واشنطن العالمية التي لا تُنكر ، ولكن لم يدم هذا التصور التقليدي الذي يُسيطر على الشؤون العالمية – أو ربما ما سعت إليه وسائل الإعلام الأمريكية المهيمنة – طويلًا ، فقد تعرّض نموذج القيم الأمريكي المسيطر، الذي يُسيطر على موارد العالم، للتهديد بشكل أو بآخر بسبب صعود دول أخرى على الساحة الدولية .[1]

يرى البعض أن النظام الدولي القائم يتجه نحو التعددية القطبية ، ويشير هذا إلى شيوع التحالفات والتحالفات المضادة ، إذ أصبحت موارد القوة موزعة الآن على مجموعة من الدول أو الأقطاب في إطار متساوٍ تقريبًا، بدلًا من تركيزها في قطب واحد، أو حتى قطبين، كما كان الوضع خلال الحرب الباردة ، ويُعد مفهوم "توازن القوى"، أحد أهم مناهج الواقعية في التعامل مع العلاقات الدولية، موضع انتقادات كثيرة ، وتسود الفوضى العلاقات الدولية جزئيًا بسبب بنية توازن القوى هذه ، والتي حالت دون سيطرة أي دولة على العالم وإخضاع العالم بأسره لسيطرتها المباشرة. [2]

- **مفهوم تحوّل القوة**

ثمة تحولان كبيران للقوة يحدثان في هذا القرن انتقال القوة بين الدول من الغرب إلى الشرق وانتشار القوة من الحكومات إلى لاعبين غير حكوميين بسبب ثورة المعلومات الكونية ، ويشير مفهوم تحول القوة Power Transition إلى فقدان الدولة المهيمنة موقعها القيادي لمصلحة قادم جديد سريع التنامي، الأمر الذي يجعل من الأخير كأنه ظل لهذه الدولة المهيمنة ، ولكي يحدث تحول للقوة يتعين على القادم الجديد أن يحصل على مصادر للقوة أكبر مما لدى الدولة المهيمنة أو على الأقل يحدث تعادلا مع المقدرات القومية للدولة القائد بالشكل الذي يجعل من المقدرات القومية لكل منهما تقترب من حد التساوي ، وإن مقولات نظرية تحول القوة التي قدمها «أورغانسكي» لا تزال صالحة للاختبار كما أن لديها قدرة تنبؤية عالية ، وقد قسم «أورغانسكي» من خلال نظريته الدول حسب درجة القوة ودرجة الرضا إلى أربع فئات رئيسية هي:

- الدول القوية والراضية.
- الدول القوية وغير الراضية.
- الدول الضعيفة وغير الراضية.

[1] مصطفى شفيق علام (2011م) ، تحول القوة في العلاقات الدولية. دروس للأمة، المركز العربي للدراسات الانسانية، الباب 4 العلاقات الدولية، التقرير الإستراتيجي 8 كانون الأول، الرياض، ص 319.

[2] SANDRINA ANTUNES & ISABEL CAMISÃO, (2017) International Relations Theory, Edited by Stephen .McGlinchey and others, Bristol, E-International Relations Publishing, P.18

- الدول الضغيفة والراضية.

وفقا لهذه النظرية فالفئة الثانية التي تتمثل بالدول القوية وغير الراضـية هي التي تتسـبب في حالات عدم الاسـتقرار، لأن الفئة الأولى ليسـت لها مصـلحة في تغيير هيكل النظام الدولي الذي يخضـع إلى هيمنتها ، وفي حين أن الفئة الثالثة رغم أنها غير راضـية فإنها تفتقد القدرة على التغيير، بينما الفئة الرابعة ضـعيفة وراضـية بالوضـع الدولي ، أما الفئة الثانية فتتصـور أنها تمتلك من القوة ما يؤهلها لممارسـة دور على السـاحة الدولية أكثر أهمية من المكانة المتاحة لها وفقا للقواعد التي يفرضها هيكل القوة الموجود، والذي تمليه حسابات خاصة بدول الفئة الأولى.

فمن هذه الفئة يظهر المنافسون الذين يسعون إلى تغيير الوضع القائم وتأسيس نظام دولي آخر ، وهي القوى التي تراجعت ووافقت على القيام بدور ثانوي في النظام الدولي الذي حاولت التغلب عليه، وإذا كان «أورغانسكي» قد طبق هذه المقولات على ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية ، فإنها ربما تصـبح أكثر انطباقا على وضـع كل من روسـيا والصـين في الوقت الحالي.

برغم أن نظرية تحوّل القوة تتشـابه مع المدرسـة الواقعية بسـبب تركيز كل منهما على علاقات القوة ، إلا أن النظريتين تختلفان على توصـيف النظام الدولي ، حيث تركز النظرية الواقعية على عنصـر الفوضـوية في النظام الدولي ، أما نظرية تحول القوة فتنظر إلى النظام الدولي على أنه التسـلسـل الهرمي للدول يتضـمن درجات مختلفة من التعاون والمنافسـة ، ويؤدي اختلاف معدلات النمو إلى تغير في القوة النسـبية بين الدول، ما يؤدي إلى علاقات دولية جديدة وتكوين كيانات سياسية واقتصادية جديدة . [1]

إن انتقال القوة من الحكومات إلى لاعبين غير حكوميين في الشـرق والغرب يضـع العديد من القضـايا الدولية كالاسـتقرار المالي ، وتغيرات المناخ، والإرهاب، والأوبئة على جداول الأعمال الدولية ويضـعف قدرة الحكومات في الوقت نفسـه على الردّ، وإذ ليس هناك دولة واحدة بمفردها قادرة على التعامل بنجاح مع هذه القضـايا الدولية ، فلا بد لأي قوة عظمى أن تعمل مع الآخرين.

بعد نهاية الحرب الباردة أصـبحت القوة في عصـر المعلومات تتوزع في نماذج تشـبه لعبة شـطرنج ثلاثية الأبعاد، في أعلى رقعة الشـطرنج تجد القوة العسـكرية أحادية القطب وهي الولايات المتحدة لكن في رقعة الشـطرنج الوسـطى سـتكون القوة الاقتصـادية بين دول متعددة الأقطاب، وتكون فيها الولايات المتحدة وأوروبا واليابان والصـين لاعبين أسـاسـيين وغيرها من الدول ذات الأهمية، أما رقعة الشطرنج السفلى فهي عالم العلاقات الدولية التي تجتاز الحدود خارج نطاق سيطرة الحكومات وتشـمل نشـطاء غير حكوميين وهم متنوعون كعمال المصـارف الذين يحولون الأموال إلكترونيا، والإرهابيين الذين ينقلون الأسـلحة، والقراصـنة الذين يهددون الأمن الإلكتروني، وتهديدات أخرى مثل الأوبئة والتغيّر المناخي. على هذه الرقعة السفلية تنتشر القوة على نطاق واسع. [2]

ثانياً : ارتباط تحوّل القوة في العلاقات الدولية وتشكيل القوى العظمى

يُشكل الاعتماد على عناصـر القوة، وتوزيعها بين الوحدات الدولية، وآثار هذا التوزيع على سـلوك الوحدات الدولية، أسـاس التسلسل الهرمي الدولي ، حيث بدأ العالم يمر بفترات انتقالية، افتقرت خلالها مشكلة توزيع عناصـر القوة إلى أي استقرار يُذكر. وقد أُطلق على هذه الفترة اسـم "فترة ما بعد الحرب الباردة" ، ومرت الولايات المتحدة بمرحلة من تذبذب المكانة في ذلك الوقت ، حيث تزامنت دونيتها الاقتصـادية والثقافية مع جوانب من قوتها العسـكرية الهائلة ، كما مرت قوى أخرى

[1] علاء عبد الحفيظ محمد (2015م)، تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 47 و 48 ، بيروت، ص 10.

[2] جوزيف س ناي الابن(2016م)، هل انتهى القرن الأمريكي، ترجمة محمد العبد الله ، الطبعة 1، العبيكان للنشر، الرياض، ، ص 90 .

بمرحلة مماثلة ارتبطت بعدم استقرار المكانة. اليابان وألمانيا مثالان على دول تجاوزت عناصرها الاقتصادية والثقافية قوتها السياسية أو العسكرية.

كانت الولايات المتحدة قوة مهيمنة عالمية بلا منافسين جديين مع بداية القرن الحادي والعشرين، لأنها امتلكت جميع أسس التفوق العسكري والاقتصادي والتقني الكامل ، ومع ذلك ونظرًا للتحول السريع والعميق في عناصر القوة ، التي اتسمت بالتغير السريع والتشتت الواسع الذي لا يمكن احتكاره ، لم يدم هذا التفاؤل بقرن أمريكي جديد والفخر بالهيمنة الأمريكية المطلقة طويلًا ، وذلك حتى قبل أن تُرسخ كحقيقة واقعة ، أقرت الولايات المتحدة الأمريكية بهذه الحقيقة وعبّرت عنها ، وقد أوضحت ذلك بوضوح حجج المفكرين الاستراتيجيين الأمريكيين، الذين حذّروا صناع القرار الاستراتيجي الأمريكيين من الاحتفال بانتصارهم على منافسهم القديم للهيمنة الأمريكية ، ويعود ذلك إلى الحقيقة التاريخية والسياسية المتمثلة في أن الهيمنة لها ثمن، وأن لكل توسع تكاليف باهظة قد تُشتت عناصر القوة مع فرض واجبات جديدة على القوة المهيمنة ، ولذلك دعا البعض إلى "القرن الأمريكي الجديد"، أو إمكانية الهيمنة المشتركة بدلًا من الهيمنة المطلقة ، ولا شك أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أثرت على الداخل الأمريكي ساهمت في التغيير الحالي في الاستراتيجية الأمريكية، والذي يُعد في الواقع نتاجًا لجميع التغييرات المهمة التي حدثت على مدار العشرين عامًا الماضية.

يعتقد البعض أن هذا التغيير مدفوع برؤية واقعية واستشرافية للحاضر والمستقبل، بهدف إنعاش الاقتصاد الأمريكي المتعثر. في كتابه "عالم ما بعد أمريكا"، وصف فريد زكريا هذا التحول بأنه تحول في بنية القوة والنفوذ العالميين، ولعل هذا هو التعبير الأمثل. منذ عصر النهضة، حكم الغرب العالم لنحو 500 عام، متمتعًا بالقيادة العسكرية والسياسية والاقتصادية ، وعندما سيطرت الولايات المتحدة على بقية العالم، انتقلت الهيمنة إلى أقصى الغرب ، ويشهد العالم الآن تغييرًا ثالثًا، حيث تنتقل الهيمنة من الغرب إلى الشرق، وخاصةً إلى مجموعة الدول النامية (البريكس). [1]

تضم بريكس BRICS كلا من البرازيل، وروسيا، والهند والصين، وجنوب إفريقيا ، وعقدت أول قمة بين رؤساء الدول الأربع المؤسسة من دول جنوب إفريقيا في روسيا في حزيران 2009، حيث تضمنت الإعلان عن تأسيس نظام عالمي جديد يتحدى الهيمنة الأميركية ، وانضمت دولة جنوب إفريقيا إلى المجموعة في العام 2010.

إن هدف هذه الدول هو تنسيق أنشطتها لتغيير القواعد التي وضعتها ترتيبات ما بعد الحرب العالمية الثانية، وأهمها الترتيبات المالية لاتفاقية « بريتون وودز» لذا أنشئت مؤسسات مالية واقتصادية تعد موازية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي تسيطر عليهما بشكل كبير الولايات المتحدة الأميركية ، وهما بنك التنمية الجيد NDB وترتيبات الاحتياطي الاحتمالي CRA ، واللذان وقعت معاهدة إنشائهما عام 2014 ثم إطلاقهما في العام 2015.[2]

حاليا من المقترح تعديل الاسم ليصبح «بريكس بلس BRICS Plus» ووجهت قمة المجموعة في جوهانسبورغ دعوة جمهورية الأرجنتين، وجمهورية مصر العربية، وجمهورية إثيوبيا الديموقراطية الاتحادية، وجمهورية إيران الإسلامية، والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة لتصبح أعضاء كاملي العضوية في مجموعة «بريكس».

تسعى المجموعة إلى إعادة تشكيل النظام العالمي ومواجهة «الهيمنة» الغربية ، فيما قلل المسؤولون الأميركيون من احتمال أن تشكل «بريكس» منافسًا جيوسياسيا، ووصفوا الكتلة بأنها مجموعة شديدة التنوع تضم دولا صديقة، وكذلك خصومًا ومنافسين ، وبالفعل تشكّل «بريكس» مزيجًا من الاقتصادات الكبيرة والصغيرة، والدول الديموقراطية والاستبدادية، ويعكس المرشحون الذين يسعون إلى الإنضمام إليها أو الذين قبلوا في النادي هذا التنوع.

---

[1] حسان العقاد (٢٠٢٤م) ، تحولات القوة في النظام الدولي : دراسة تحليلية لنشوء الأقطاب الجديدة ، مجلة القرار للبحوث العلمية المحكمة ، العدد 12، المجلد 4 ، جامعة بيروت العربية ، لبنان ، ص 410 .

[2] ليلى نقولا (2020م)، العلاقات الدولية من تأثير القوة إلى قوة التأثير مقاربة لفهم تطور مضامين العلاقات الدولية منذ وستفاليا لغاية اليوم، الطبعة 2 سيدر ريفر برودكشن بيروت ، ص 114.

- **النظام الدولي**

تُشكل الأحداث التاريخية أساس النظام العالمي ، ومن المرجح أن يستمر هذا النظام في التغير في المستقبل، كما حدث في الماضي ، وعلى عكس النظام الدولي فإن النظام العالمي أكبر من حيث عناصره وكيفية تفاعلها. يشمل النظام العالمي تفاعلات الدول والمنظمات الدولية والشركات المملوكة للدولة والشركات العابرة للحدود الوطنية أو المحلية، بينما يقتصر النظام الدولي على التفاعلات بين الدول، وهي وحداته المكونة التقليدية. ولذلك يشمل التبادلات التي تجري داخل النظام العالمي بين كيانات القانون الدولي العام ، ويصف هيكل النظام كيفية ترتيب مكوناته فيما يتعلق ببعضها البعض وكيفية توزيع قدراته ، وتُعد تداعيات هذا التوزيع على سلوك الوحدات الدولية وقدرة واحدة أو أكثر منها على التأثير في توجهات الجهات الفاعلة الأخرى عوامل يهتم الباحثون بدراستها عند دراسة هذا البعد ، ويمكننا التمييز بين منهجين من خلال دراسة كيفية رؤية العلماء للجانب الهيكلي للنظام العالمي الجديد ، حيث أن التفاعلات تسترشد في الغالب بهيكل النظام ، ويركز مؤيدو هذه الطريقة على مفهوم القوة في النظام العالمي ، وما إذا كان نظامًا متعدد الأقطاب أم أحادي القطب ، أما الاستراتيجية الثاني ة، فتتمثل في تقليص دور هيكل النظام في توجيه السياسة الخارجية للمنظمات الدولية. ويشير مؤيدو هذه الطريقة إلى أن مؤيدي المدرسة البنيوية يتجاهلون جانبين مهمين في توجيه السياسة الخارجية للحكومات: وظيفة القيادة والاعتبارات الداخلية. [1]

- **فوضوية النظام العالمي**

إن التأثير الذي تمارسه الأمم المتحدة على الدول هو ضعيف، لأن الأعضاء الدائمين الذين يمتلكون حق النقض في هيئة صنع القرار الرئيسة فيها، وهي مجلس الأمن الدولي تستطيع منع صياغة السياسات التي تستهدف تقييد أعمالها وفرض هذه السياسات ، ورغم وجود عدد من المؤسسات في أوروبا، مثل منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، فلا توجد أدلة على أنها تستطيع أن ترغم الدول الأعضاء على التصرف خلافا لمصالحها الاستراتيجية ، ولعل الشيء اللافت للنظر في المؤسسات الدولية هو عجزها عن التأثير المستقل على سلوك القوى العظمى ، وتعمل الدول أحيانًا من خلال المؤسسات وتستفيد من ذلك، لكن الدول الأقوى في النظام تخلق المؤسسات وتشكلها بحيث تتمكن من الحفاظ على نصيبها من القوة العالمية إن لم تزده، وما المؤسسات في حقيقتها غير مبادين لاستعراض علاقات القوة .[2]

- **بنية النظام الدولي**

يعتبر النظام هو مجموعة من الوحدات المرتبطة بأنماط معينة من التفاعلات ، حيث قد تؤثر هذه الوحدات وتتواصل مع بعضها البعض ، وهذا يقودنا إلى استنتاج أن المكونات الأساسية للنظام العالمي هي:

وجود لوائح تحكم كيفية تفاعل أعضاء النظام الدولي مع بعضهم البعض ، وتتضمن المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والقانون الدولي جميعها تعبيرات عن هذه اللوائح ، وكذلك الكيانات – الدول والقوى غير الوطنية والمنظمات الدولية وغيرها – التي تتفاعل فيما بينها ، والتبادلات بين وحدات النظام، سواء في الساحة السياسية أو في مجالات أخرى كالمجال الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والأمني والرياضي، إلخ.

تتحدد بنية النظام الدولي بخمس فرضيات حول طريقة تنظيم العالم وهى :

1. الدول هي الفاعل الرئيس في السياسة الدولية وهي تعمل في نظام فوضوي.
2. تمتلك القوى العظمى دائما قدرًا من القدرة العسكرية الهجومية.
3. لا سبيل لأن تثبت الدول من أن الدول الأخرى تحمل نوايا عدائية نحوها.

---

[1] ودودة بدران (1995م) ، النظام الدولي الجديد آفاق ما بعد الحرب الباردة، مجلة عالم الفكر، العددين 3 و 4 ، المجلد الكويت ، ص26 .

[2] جون ميرشايمر(2012م) ، مأساة سياسة القوى العظمى، ترجمة مصطفى قاسم النشر العلمي والمطابع - جامعة الملك سعود، الرياض، ص 455 .

4. تهتم القوى العظمي كثيرا بالبقاء .

5. الدول هي فاعل عقلاني ماهر إلى درجة كبيرة في تصميم استراتيجيات تزيد من فرص بقائه.

إن الدول كيانات منطقية بارعة في وضـع خطط تُحسّـن فرص بقائها ، ويبدو أن ملامح النظام الدولي لم تتغير. لا تتمتع أي منظمة دولية، بما في ذلك الأمم المتحدة ، بسلطة قسرية تُذكر على القوى الكبرى، ولا يزال العالم يتكون من دول تعمل في ظل الفوضى ، وتمتلك كل دولة تقريبًا نوعًا من القوة العسكرية ، حيث أن نزع السلاح العالمي ليس وشيكًا، كما يتضح من تزايد تجارة الأسلحة العالمية واحتمال أن يهتم السياسيون المستقبليون بالانتشار النووي بدلًا من إلغائه ، وحتى الآن لم تتمكن أي قوة عظمى من التنبؤ بدقة بنوايا دولة أخرى ، حيث لا يمكن لأحد أن يحدد بدقة أهداف السـياسـة الخارجية للصين أو أي دولة أخرى ، لا يوجد سبب للافتراض بأن قدرة القوى الكبرى على التفكير الاستراتيجي قد تراجعت منذ انتهاء الحرب الباردة، ولا يوجد أي دليل على أن الدول تولي الآن أهمية أقل للبقاء عما كانت عليه قبل عام 1990. [1]

يؤثر الموقف النظري للفرد والافتراضـات التي يجلبها لدراسـة السـياسـة الدولية بشـكل كبير على المقصـود بالنظام العالمي والمصـطلحات ذات الصـلة مثل الحوكمة العالمية ، ويعمل النظام العالمي في بيئة فوضـوية، وفقًا للواقعية الجديدة ، وهي النهج النظري الأبرز لدراسة العلاقات الدولية ، وإن قبول فرضية الفوضى يحدد بشكل أكبر النطاق الذي ننظر من خلاله إلى النظام العالمي الجديد، مع التركيز على توزيع الموارد العسكرية والسياسية والاقتصادية والتحكم فيها، والنقاش الدائر حول ما إذا كان النظام الجديد أحادي القطب والظروف التي قد يتحول فيها إلى ثنائية القطب أو متعددة الأقطاب.

على الرغم من أن المؤسـسـيين الليبراليين يقدمون رؤية أكثر لامركزية للنظام العالمي ، إلا أنهم يخلقون مجموعات من المؤسـسـات والمنظمات والأنظمة ، التي عند النظر إليها ككل، تبدو وكأنها تُظهر مسـتوى عالٍ من النظام في السـياسـة العالمية ، وفي الواقع يُهمل البنائيون الاجتماعيون نظرية الفوضـى بشـكل أكبر ، حيث ان فكرة النظام العالمي محدودة وتعتمد على القدرات لمن يعتبرون الفوضـى حالة ثابتة ، لكنها واسـعة النطاق وتشـمل جوانب مختلفة عديدة من الحوكمة ، مع العديد من المؤسـسـات والمنظمات والأنظمة والقوانين واللوائح التي تهدف إلى تعزيز التواصـل والتعاون والتنسـيق في العلاقات الدولية لمن يعتبرون الفوضى متغيرًا. [2]

- **خصائص النظام الدولي**

ثمة خصائص عديدة اتسم بها النظام الدولي يمكن إيجازها بالآتي:

1. **تعدد الفاعلين الدولتين**

يُعد تنوع الجهات الفاعلة من غير الدول أحد أبرز جوانب النظام الدولي الجديد ، ويتجلى هذا بشـكل خاص في تنامي الأدوار التي تتجاوز حدود الدولة للشـركات متعددة الجنسـيات ، والأدوار المهمة للمنظمات غير الحكومية، التي أصـبحت تُشكل تهديدًا خطيرًا لسيادة الدول وسلطتها المطلقة على مواطنيها ، ويكتسب النظام الدولي الجديد زخمًا وبُعدًا جديدًا نتيجة تفاعلات نظام جديد من الوحدات التي لم تعد مقتصرة على الجهات الفاعلة التقليدية كما كانت في السابق.

2. **تراجع سيادة الدول**

لا شك أن انهيار سيادة الدولة المطلقة ، بما يكشف عن سيادتها النسبية على مواطنيها، ويُعد من أهم القضايا التي نوقشت خلال السـنوات العشـر الأولى من القرن الحادي والعشـرين ، وإن آثار العولمة على حياة الإنسـان ككل ، وعلى العديد من الجوانب الأخرى – الاقتصـادية والسـياسـية والاجتماعية والثقافية، وحتى القيمية – هي من بين العوامل والتأثيرات العديدة

[1] جون ميرشايمر (2012م) ، مأساة سياسة القوى العظمى، ترجمة مصطفى قاسم، النشر العلمي والمطابع - جامعة الملك سعود، الرياض ، ص 454.

[2] توماس فولجي وآخرون (2011م) ، مستقبل النظام العالمي الجديد دور المنظمات الدولية، ترجمة عاطف معتمد وعزت زبان، المركز القومى للترجمة، العدد 1724 ، الطبعة 1 ، القاهرة، ص 29 - ٣١ .

التي تساهم في ذلك ، حيث تحاول الولايات المتحدة، في بعض النواحي، التقليل من أهمية ثقافات وحضارات الدول الأخرى مع التأكيد على قيمها الخاصـــة وطريقة نظرتها إلى العالم. يرجع ذلك إلى حقيقة أن العولمة، كنظام كامل للتأثير، تُعد واحدة من أهم الأدوات لتعزيز أركان الهيمنة العالمية الأمريكية. بالإضـــافة إلى ذلك، حقق التســـويق والترويج الأمريكي للعولمة تقدمًا كبيرًا في تمكين آثارها، مع نتائج ملحوظة للدول، خصـــوصـــاً بالنظر إلى تزايد تأثير التكنولوجيا بســـبب استخدامها على نطاق واسع. بالإضافة إلى ذلك، فقد جعل هذا من الصعب على الدولة الحفاظ على السلطة الكاملة على السيادة كما كان مفهومًا سابقًا.

3. توازن الرعب النووي

من الضـــروري التذكير بأن أســـاس توازن الرعب ينبع من ســـياســـة الردع النووي التي وضـــعتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بعد امتلاكهما أسلحة نووية عام ١٩٤٩ ، حيث أن طوال فترة الحرب الباردة ، تحقق هذا التكتيك على نحوٍ أكثر شمولاً ، وقد استُبدلت عبارة "توازن الرعب" بـــ"توازن الردع" لتوضيح أن كلا الطرفين يدركان أن استخدام الأسلحة النووية سيؤدي إلى كارثة إنسانية من شأنها أن تمحو جزءًا كبيرًا من كوكب الأرض ، ولعلّ استحضار هذه العبارة يوحي بضرورة إدراك خطورة المشـــكلة قبل نشـــوء أي توترات في العلاقات بين البلدين ، وقد أدى امتلاك الأســـلحة النووية من قبل دول أعلنت امتلاكها، مثل المملكة المتحدة وفرنسا والصين والهند وباكستان، بالإضافة إلى دول لم تعلن ذلك، مثل إسرائيل، إلى توسيع نطاق النادي النووي.

4. ميل الدول إلى تشكيل تكتلات دولية

تنامت هذه الظاهرة بشـــكل كبير إلى درجة أنها أضـــحت أحد ســـمات النظام العالمي الجديد، لا ســـيما تلك التكتلات التي انطوت على الجانب أو المضمون الاقتصادي مثل مجموعة الدول الصناعية الثمانية، ومجموعة العشرين، واتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية NAFTA، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومنتدى التعاون الإقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي، فضلا عن دول اتحاد بريكس BRICS والذي ضم كلا من البرازيل روسيا الاتحادية، الهند، الصين، وجنوب أفريقيا.[1]

5. ازدياد النزاعات الدولية

تتميز البيئة العالمية الجديدة بعدد من الصـــراعات الدولية ، الإقليمية والعالمية ، حربا الخليج الأولى والثانية، والتدخل في الصـــومال ويوغوســـلافيا، واحتلال العراق وأفغانســـتان، والتوترات الداخلية في ليبيا وســـوريا واليمن، كلها أمثلة على حروب امتدت على مدى السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين ، كما تنطوي على صراعات على النفوذ والمصـالح والتنافس الاقتصادي بين القوى العالمية الكبرى ، بما في ذلك تلك بين بكين وواشنطن.

إن النظام الدولي الجديد الذي يعكس البيئة العالمية الجديدة قد اتخذ موقفًا أكثر اتساعًا من سابقيه من حيث انتشار ظواهر سياسية جديدة، مثل العولمة وتداعياتها الاستراتيجية العالمية في جوانبها الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، وحتى القيمية ، وابتداءً من عام 1991م ، عندما روّجت الولايات المتحدة لفكرة القطب الواحد وزوال النظام ثنائي القطب في محاولة للسيطرة على العالم وقيادته ، بدأت هذه الأحداث بالظهور والانتشار ، كما ازداد ميل الدول إلى تشكيل التكتلات العالمية نتيجة لمشـــاكل القيادة العالمية داخل النظام الدولي والمخاطر المتزايدة التي تواجهها دول النظام العالمي بكل إمكاناتها المادية والبشرية.

تشـــير حقبة ما بعد الحرب الباردة، التي شـــهدت تفكك النظام الســـوفيتي وانهياره، إلى ظهور نظام عالمي جديد تتمتع فيه الولايات المتحدة بمكانة قيادية فريدة في البيئة العالمية، وســـط تراجع عدوها التقليدي وأنظمتها الاســـتراتيجية العالمية. وهذا

[1] حسان العقاد (٢٠٢٤م) ، تحولات القوة في النظام الدولي : دراسة تحليلية لنشوء الأقطاب الجديدة ، مجلة القرار للبحوث العلمية المحكمة ، العدد 12، المجلد 4 ، جامعة بيروت العربية ، لبنان ، ص ٤١٥ - ٤١٦ .

على النقيض من فترات ما قبل الحرب العالمية الأولى، عندما كان هناك اعتماد على نظام متعدد الأقطاب، وبعد الحرب العالمية الثانية، عندما كان هناك اعتماد على نظام ثنائي القطب. وقد أدى ذلك إلى إنشـــاء اســـتراتيجية عالمية جديدة وضعت واشنطن في قمة التسلسل السياسي الدولي وتعكس أفعالها وسياساتها تغيرات البيئة العالمية الجديدة. [1]

سـاد اعتقادٌ واسـع النطاق ببزوغ مرحلة جديدة في النظام الدولي الجديد وبيئاته النامية، تُعدّ فيها الولايات المتحدة واحدةً من عددٍ قليلٍ جدًا من الدول القوية اقتصـاديًا وعسـكريًا وتكنولوجيًا، لا سـيما في ظلّ التقدم الملحوظ الذي أحرزته الصـين في هذه المجالات من النمو الاقتصادي العالمي. إلا أن حلمَ وجود أمريكي عالميّ فريدٍ في القيادة وصنع القرار في آنٍ واحد لم يتحقق، إذ قُيّدت تطلعات بكين وموســكو لإعادة هيكلة النظام الدولي بما يضـــمن حركة ونطاق عمل القوى العالمية غير المقيّدة أو الحصـرية بواشـنطن نفسـها بقيودٍ كبيرة. هذا بالإضـافة إلى سـعي الاتحاد الروسـي لتحديث منظوماته العسـكرية والأمنية بما يُعيد له هيبته العالمية في الجانب العسكري والأمني أولًا، وسعيه إلى تعزيز الجانب الاقتصادي ثانيًا.

6. البعد القطبي (القطبية)

تأثرت مفاهيم الفلاسـفة الأربعة لتوازن القوى بالقطبية ، ربط بول بين القطبية والتعقيد ، مجادلاً بأن صـعود قوة مركزية أو إضـــافة قطب جديد يزيدان من تعقيد النظام العالمي ، حيث أن التعددية القطبية أكثر اســتقراراً من الثنائية القطبية لأنها تعزز تركيز الانتباه ومستويات أعلى من عدم اليقين، وكلاهما ضروري للحفاظ على استقرار النظام الدولي وتوازن القوى ، وإن القطبية أكثر أهمية من الجوانب الأخرى لتوازن القوى لأنها أحد المحركات الرئيسية للتغيير في التصميم الهيكلي للنظام الدولي ولها تأثير على أعضـائه الأصـليين ، ويؤكد أن توازن القوى في النظام ثنائي القطب يكون أكثر اسـتقراراً منه في النظام متعدد الأقطاب .[2]

المبحث الثانى : عناصر القوة المؤثرة في نشوء الأقطاب الجديدة

إن نشوء الأقطاب الجديدة في النظام الدولي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمجموعة من عناصـر القوة التي تعمل على إعادة تشـكيل معالم النظام العالمي ، ومن بين هذه العناصـر تبرز القوة الاقتصـادية كأحد العوامل الرئيسـة التي تسـاهم في ظهور هذه الأقطاب ، فالقوى الصـاعدة مثل الصـين والهند بدأت في زيادة حجم اقتصـاداتها بشكل لافت ، مما يمكنها من تحقيق تأثير أكبر في النظام التجاري العالم ، ومن خلال تقوية قطاعاتها الإنتاجية والمالية ، اسـتطاعت هذه الدول أن تسـاهم بشـكل كبير في إعادة تحديد موازين القوى الاقتصـادية على السـاحة الدولية ، وبرزت الصـين كمثال حي لهذه القوة الاقتصـادية الجديدة من خلال اسـتراتيجياتها التجارية مثل مبادرة الحزام والطريق، التي تهدف إلى تعزيز قدرتها على التحكم في شـبكة التجارة العالمية ، كما أن هذه القوى الصـاعدة تواصل تأثيرها في مختلف القضـايا الاقتصـادية العالمية عبر تواجدها الفاعل في المنظمات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية (WTO) والبنك الدولي وصـــندوق النقد الدولي، مما يعزز من قدرتها على التفاوض بشأن القضايا الاقتصادية الكبرى.

تشكل القوة العسكرية أحد الأسس الهامة التي تساعد في تعزيز مكانة الأقطاب الجديدة ، وعلى الرغم من استمرار الهيمنة العسـكرية التقليدية في يد قوى كبرى مثل الولايات المتحدة وروسـيا، فقد بدأت الدول الصـاعدة في تحديث قدراتها العسـكرية على نطاق واسع ، حيث أصبحت الصين تمتلك واحدًا من أكبر الجيوش في العالم من حيث العدد والتكنولوجيا، بالإضـافة إلى تطوير أسـلحة حديثة ومتقدمة ، كذلك تعمل دول مثل الهند والبرازيل على تحسـين قواتها المسـلحة لتكثيف حضـورها العسـكري على الصـعيدين الإقليمي والدولي، مما يسـاعدها على تعزيز نفوذها في المنطقة والعالم ، وهذه القوة العسـكرية

[1] يونس الدباغ و محمد القيسي، مستقبل النظام الدولي في ظل عالم استراتيجي متغير، مجلة قه لاى زانست العلمية، المجلد 5 العدد 2 ربيع 2020، أربيل، ص 788 - 793 .

[2] أحمد يوسف عبد النبي (2020م)، تطور مفهوم وتطبيقات توازن القوى في النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية المجلد 55 ، العدد 220 ، القاهرة، ص 16.

ليست مجرد أداة للدفاع، بل أداة استراتيجية للمشاركة في الصراعات الدولية الكبرى، وكذلك لرفع صوت هذه الدول في صياغة القرارات السياسية العالمية.

تساهم التكنولوجيا في وضع الأقطاب الجديدة في موضع القوة المتزايدة ، وفي عصر المعلومات أصبح من الممكن تحقيق النمو والتأثير من خلال الاستثمار الكبير في الابتكار التكنولوجي ، حيث أن دول مثل الصين أصبحت من الرواد في مجال التكنولوجيا الحديثة ، خاصة في مجالات الذكاء الاصطناعي و الروبوتات و التصنيع المتقدم ، وتساهم هذه التكنولوجيا في تعزيز قدرة هذه الدول على التنافس عالميًا من خلال الابتكار المستمر وإيجاد حلول تقنية رائدة يمكن أن تساهم في تحويل هيكل الاقتصاد العالمي. بالإضافة إلى ذلك، لا تقتصر التكنولوجيا على الجانب الاقتصادي فحسب، بل تمتد لتشمل القدرة على التحكم في الفضاء الإلكتروني، مما يعزز من قدرة الدول الصاعدة على التأثير في السياسات الدولية المتعلقة بالأمن السيبراني.

لا تقتصر عناصر القوة على القدرة العسكرية أو الاقتصادية فقط ، بل تشمل أيضًا القوة السياسية التي تلعب دورًا كبيرًا في نشوء الأقطاب الجديدة ، إذ أن الدول الصاعدة تسعى لاستخدام القوة الناعمة ، أي القدرة على التأثير في السياسة الدولية من خلال الدبلوماسية و التأثير الثقافي ، ويمكن الإشارة إلى الصين و الهند اللتين بدأتا في تعزيز حضورها السياسي من خلال استراتيجيات دبلوماسية تهدف إلى تعزيز علاقاتها مع الدول النامية.

كما تسعى هذه القوى إلى إعادة تشكيل الأنظمة العالمية بما يتناسب مع مصالحها عبر فرض تعددية قطبية في مؤسسات مثل الأمم المتحدة و مجموعة العشرين، وهو ما يساعد على تقليص الهيمنة الغربية في اتخاذ القرارات الدولية ، حيث تبرز الدول الصاعدة بشكل متزايد في مجالات التحالفات الدولية، مما يعكس قدرتها على التأثير في تشكيل النظام الدولي وموازين القوى فيه.

أولاً : دور تحوّل القوة في تشكيل قوى دولية جديدة

إن توازن القوى لا ينطبق على المنافسة اليوم ، حيث تسعى الصين إلى بسط نفوذها وكسب القوة أما الولايات المتحدة فهي تسعى إلى الحفاظ على الوضع الراهن ، ويحاول كل من الطرفين التفوق على حساب الآخر ضاربين مفهوم توازن القوى بعرض الحائط ، والذي كان يُنظر إليه سابقا على أنه عامل استقرار إبان حقبة الحرب الباردة ، وتفتقر القوى الأخرى مثل الاتحاد الأوروبي أو الهند إلى استراتيجيات متماسكة أو فهم واضح لشروط المنافسة ومتطلباتها ، وترى الصين أن القيادة التقنية ضرورية لقوة البلاد وسيطرة الحزب المطلقة في المستقبل ، ومن خلال تعزيز أسسها التقنية ، تهدف إلى بناء قدرات وطنية مستقلة حتى تتمكن من تحقيق الاكتفاء الذاتي والتوقف عن الاعتماد على مصادر أخرى لتلبية احتياجاتها ، أما الولايات المتحدة فتتخذ موقفًا مرتبطًا بالسوق وتحالفات الأعمال والحكومات مع حلفائها المهمين ، ولذلك فإن المنافسة بين مختلف أشكال تطوير التكنولوجيا وتطبيقها في التنافس الثنائي بين الولايات المتحدة والصين أمر بالغ الأهمية لتوازن القوى العام في العالم.

تتمتع مراكز القوى العالمية الجديدة بالقدرة على توفير حوكمة مؤسسية للقوى العظمى التي تعمل معًا أو كقوة مهيمنة مكونة من قوى متعددة ، ووفقًا لدراسة مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي، "الاتجاهات العالمية 2025 – عالم متحول"، عندما تتولى جهات فاعلة جديدة مقاعد في الساحة الدولية النخبوية ، فإنها ستطرح مخاطر ولوائح جديدة من شأنها أن تُحدث تغييرًا جذريًا في النظام الدولي ، ولقد أصبح صعود روسيا كقوة عظمى قديمة وصعود الصين والهند والاتحاد الأوروبي كقوى رئيسية القوى الرئيسية وراء النظام العالمي الحالي والمستقبلي في فترة من التعقيد وعدم التوازن المتزايدين.[1]

[1] مؤلفون متعددون (2013م) ، القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين رؤى متنافسة للنظام العالمي، تحرير جرايمي هيرد مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي ، ص 329 .

شـهد النظام الدولي تغييرات جوهرية وإن كانت بطيئة في هيكل القيادة العالمية وصـعود أقطاب دولية جديدة، خاصـة بعد انتهاء الحرب البـاردة ، وهـذه نتيجـة منطقيـة للتحولات في ديـنـاميكيـات قوة الأقطـاب الـدوليـة، والتي تؤثر على التوازن الاسـتراتيجي العالمي ، بعد سـقوط الاتحاد السـوفيتي وانهياره، رأى البعض أن هذا التفاوت غير متوازن؛ ومع ذلك، تنافس آخرون عليها مع ظهور قوى دولية جديدة ، تتنافس كل منها على مكانة ووظيفة ونفوذ يتناسبان بشكل مباشر مع عناصر قوتها الاستراتيجية. والسؤال الرئيسي في ظل الهيمنة، سواء كانت إقليمية أو عالمية، هو ما إذا كان تصميم النظام مفروضًا أم مقبولًا ، وقد تمتلك الهيمنة القدرة على إجبار الآخرين على المســـاهمة في توفير المنافع العامة ، ولكن إذا أفرطت في استخدام القوة ، فإنها تتعرض لخطر تقويض سلطتها وتركها عرضة للإساءة.

نظرًا للتوازن بين النظامين المهيمن والهرمي ، فمن الواضـح أن هذه الديناميكيات النظامية المختلفة حاسـمة إذا كان العالم الحالي يبتعد عن هيمنة الولايات المتحدة ويتجه نحو صـــراع القوى العظمى، أو حرب باردة جديدة، أو توازن غير مســتقر بين بكين وواشــنطن ، ومن المنطقي الافتراض أنه في ظل هذه الظروف ، ســتنســحب الصــين إلى عالم الدبلوماســية والمحادثات متعددة الأطراف حتى تتمكن من تعديل النظام الدولي بما يتناسب مع مصالحها ولوائحها الخاصة.[1]

1. العوامل السياسية والاقتصادية

شهد النظام الدولي الحديث عددًا من التغييرات المهمة على الصعيدين السياسي والاقتصادي ، حيث يتراجع مفهوم السيادة الكاملة للدولة، وتزداد الخطوط الفاصلة بين الشؤون الداخلية والخارجية ضبابية. وتتزايد مشاركة بعض السلطات في شؤون كانت تُعتبر في الســـابق داخلية بحتة ، وينعكس تغير ميزان القوى العالمي أيضًـــا في تزايد الضـــغط على الحكومات والمؤسسات الحكومية للتنازل للشركات متعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني ، وكذلك تُعاد هيكلة المفهوم التقليدي للقوة، الذي كان قائمًا في المقام الأول على القوة العسكرية والسياسية، لصـالح القوى الاقتصـادية والعلمية والتكنولوجية، وخاصـةً في مجال تكنولوجيا المعلومات داخل النظام الدولي. وكانعكاس لتغير أهداف النظام العالمي، تتراجع الاهتمامات التقليدية كالتنمية الاجتماعية لصالح التحديات البيئية وحقوق الإنسان والإرهاب وأسلحة الدمار الشامل ، وكذلك ثمة حركة لتغيير المبادئ والأسس التقليدية للنظام الدولي، وخاصـةً الأدوار التي يُتوقع من أجهزته القيام بها ، وبما أن فكرة ســـيادة الدولة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بقدراتها وإمكاناتها الفطرية ، فإن القوة لا تزال ضـــرورية في هذه الحالة من أجل تنفيذ السيادة.[2]

2. تأثير الاقتصاد والعسكر على القوى العظمى

إن القوة الاقتصـــادية والقوة العسـكرية نسـبيتان دومًا وينبغي أن ينظر إليهما وفقًا لذلك، ولما كانتا نسـبيتين وبالنظر لكون جميع المجتمعات عرضـــة للتغير المحتم ، إذا لا يمكن مطلقا أن تبقى التوازنات العالمية على ما هي عليه ، ولقد كان تاريخ الشـــؤون الدولية طوال الخمســـة القرون الفائتة تاريخ حروب أو في الأقل اســـتعدادًا الحروب نظرًا لطبيعة التنافس والفوضـى التي اتسمت بها خصـومات الأمم ، ومن الجلي أن هناك تحولات مهمة في التوازنات أخذة بالحصـول مهما كان احتمال الاصـطدامات التقليدية أو النووية، وربما بسرعة أعلى مما هي عليه سابقًا، وفضـلا عن ذلك، فهذه التحولات تجري على الصعيدين المنفصلين، ولكن المتزامنين وهما الإنتاج الاقتصادي والقوة الاستراتيجية .[3]

إن القضـية التي حيرت القادة السياسـيين والاسـتراتيجيين والاقتصـاديين منذ العصـور الكلاسـيكية هي أنه وفقًا لتعريف القوة العظمى، وهي دولة يمكنها الصـمود في وجه أي دولة أخرى بمفردها، يجب أن تتمتع الدولة باقتصـاد مزدهر لتصـبح قوة

---

[1] Paul Tucker,(2022) Global Disorder: Values and Power in A Fractured World Order, New Jersey, Princeton University Press, P.199.

[2] ابراهيم ابو محمد (2007م) ، النظام العالمي الجديد بين بريق الوعود وحقائق الاختراق مكتبة الكيلاني، بيروت ، ص 65 .

[3] بول كيندي (2007م) ، نشوء وسقوط القوى العظمى، ترجمة مالك البديري، الطبعة العربية الثالثة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ص 814-815.

عظمى، ويؤكد أنه على الرغم من أن الأساس الصناعي شرط أساسي لدولة من الدرجة الأولى، إلا أن الحرب أو التهديد بالصراع لا ينشأ دائمًا عنه. ومع ذلك، فإن تخصيص قدر كبير من القدرة الصناعية لأي دولة لإنفاق عسكري مُبذر يُهدد بإضعاف أساس الاقتصاد الوطني، لا سيما عند مقارنته بالدول التي تُخصص نسبة أعلى من ثرواتها لاستثمارات طويلة الأجل ومربحة.

أصبحت المواجهات العسكرية في الغالب شيئًا من الماضي، لكن التوترات بين الدول الكبرى ظلت قائمة دائمًا، وإن كانت مباشرة ، يرى جوشوا بارون أن التركيز على القوة العسكرية الأمريكية هو السبب الرئيسي لهذا التوجه ، وهناك اتفاق بين القوى العظمى على أن استخدام القوة العسكرية لتسوية النزاعات لم يعد خيارًا قابلًا للتطبيق ، فقد لجأت الدول الغربية المهمة في الغالب إلى الدبلوماسية لتسوية خلافاتها وديًا منذ أزمة الصواريخ الكوبية ، إن العالم "نظام أحادي القطب ومتعدد الأقطاب، حيث توجد قوة عظمى واحدة إلى جانب العديد من القوى الكبرى" ، تتجلى العديد من القوى المتنامية بشكل أوضح في الساحة الاقتصادية، حيث تشير الاتجاهات الاقتصادية إلى أن الصين قد تتفوق على الولايات المتحدة ، ومن أجل اكتساب ميزة جيوستراتيجية في بحر الصين الجنوبي، يُمكن للصين استخدام قوتها العسكرية ، مع ذلك لا تزال الصين تفتقر إلى القوة الناعمة التي تُضاهي قوةً عالميةً حقيقية.

يُعدّ الاتحاد الأوروبي قوةً جديدةً أخرى يجب أخذها في الاعتبار في هذا النظام أحادي القطب ومتعدد الأقطاب، ويتمتع الاتحاد الأوروبي بقوة ناعمة هائلة ، وله حضور دبلوماسي ضخم حول العالم، ويُعدّ أكبر سوقٍ في العالم ، وستظل الثروة دائمًا أسيرةً للقدرات العظيمة ، كان هذا صحيحًا في ثمانينيات القرن الماضي ، عندما كان من المتوقع عمومًا أن تتفوق اليابان على الولايات المتحدة كأعظم اقتصاد في العالم ، لكن اليابان مرّت بفترة ركود اقتصادي كبير عُرفت باسم "العقد الضائع"، وقد تُعاني الصين من مصيرٍ مماثل ، وعلى غرار القوى العظمى التاريخية السابقة ، قد تشهد الولايات المتحدة أيضًا انهيارًا سريعًا ، ومن الأهمية بمكان الاعتراف بأن قدرة القوى الكبرى على التأثير على الآخرين أو إجبارهم مُقيّدةٌ بمجموعةٍ متنوعةٍ من العوامل ، حيث فشلت الولايات المتحدة بمفردها في وقف الحرب الأهلية في سوريا أو تحقيق سلامٍ دائمٍ في القضية العربية الإسرائيلية.[1]

3. تأثير صناعة السلاح والإنفاق الدفاعي على القوى العظمى

إن التصنيع التجاري في السوق الحرة، الذي يتركز عادةً على عدد صغير من الشركات الكبرى ذات الصلات الفريدة بوزارات الدفاع التابعة لها، سواء في الولايات المتحدة أو بريطانيا أو فرنسا، يختلف تمامًا عن صناعة الأسلحة اليوم. فقد دأبت الدولة على حمايتها من ضغوط عالم الأعمال من خلال منح العقود وتقديم ضمانات تتجاوز التكلفة لتصنيع معدات لا يُسمح باستخدامها إلا للدول الصديقة والموثوقة. حتى الشركات الضخمة مثل آي بي إم وجنرال موتورز تضطر إلى التنافس بشراسة في سوق حرة للاستحواذ على حصة من الأسواق المحلية والدولية، حيث يُعد السعر والجودة وتفضيلات العملاء عوامل مهمة ، في الوقت نفسه تُنتج الصناعات العسكرية مواد أكثر تكلفة وتطورًا بكميات ضئيلة نظرًا لرغبة الإنسان في امتلاك أشد الأسلحة فتكًا لتجهيز قواته المسلحة للمعارك في أصعب الظروف ، ولطالما كان هناك صراع ثلاثي على الموارد بسبب متطلبات الأمن العسكري، والضروريات الاجتماعية والاستهلاكية، والإنفاق الدفاعي، والاستثمار من أجل التنمية. ولعل الحفاظ على توازن هذه الأهداف الثلاثة هو أفضل إنجاز ، ومع ذلك سيكون للظروف الوطنية تأثيرٌ أكبر على كيفية تحقيق هذا التوازن مقارنةً بالمفهوم النظري للتوازن ، وستُعطي الدولة ذات الجيران العدائيين أولويةً أكبر لتمويل الدفاع العسكري مقارنةً بدولةٍ لا يخشى شعبها هذا الخطر نسبيًا ، وسيكون شراء المدافع أسهل على دولةٍ ذات

[1] حسان العقاد (٢٠٢٤م) ، تحولات القوة في النظام الدولي : دراسة تحليلية لنشوء الأقطاب الجديدة ، مجلة القرار للبحوث العلمية المحكمة ، العدد 12، المجلد 4 ، جامعة بيروت العربية ، لبنان ، ص 423.

موارد طبيعية وفيرة ، ولدولةٍ على شفا الصراع أهدافٌ مختلفةٌ عن دولةٍ تُركز على تحقيق التقدم الاقتصادي واللحاق بركب الحضارات الأخرى ، ويتضح من الجغرافيا والسياسة والثقافة أن حلول دولةٍ ما تختلف اختلافًا كبيرًا عن حلول دولةٍ أخرى ، فبدون تحقيق توازنٍ دقيقٍ بين ثلاثة مطالب متضاربة – الدفاع، والاستهلاك، والاستثمار – لن تتمكن القوة العظمى من الحفاظ على مكانتها طويلًا.[1]

4. الأسلحة النووية وفائق القوة

تختلف الأسلحة النووية اختلافا جوهريا عن الأسلحة التقليدية من حيث قوتها التدميرية وسرعة إيصالها، وحاجتها العسكرية المحدودة تتطلب استخدامها لردع الحرب بدلا من الحرب ، وللمرة الأولى في تاريخ البشرية ، كانت الدول النووية المسلحة قادرة على تدمير بعضها البعض من دون أن تضطر إلى هزيمة قواتها المسلحة المعارضة ، وحالما كانت الدول العظمى في حالة من التدمير المتبادل المؤكد وهي حالة وصلت إليها أواخر الخمسينات ، وكانت في حالة ما أصبح يسمى «الردع الوجودي» ، وكل جانب لديه القدرة على تدمير الطرف الآخر تدميرا كاملا في ضربة نووية ثانية انتقامية، والعقوبة القصوى والخوف من التصعيد كافيان لردع كل طرف الآخر عن الشروع في الضربة الأولى على الإطلاق ، وبالنسبة إلى «آرون» فهذا الوضع الوجودي كان آمنا طالما لم تتمكن أي من القوتين العظميين من تدمير القدرة الانتقامية للأخرى في هجوم نووي، وطالما لم يكن من الممكن بناء دفاع حديدي ضد الأسلحة النووية.

إن فعالية أو مصداقية الردع النووي لا تعتمد على استراتيجيات أو مذاهب معقدة يستخدمها أي من الجانبين لجعل الطرف الآخر على يقين مما سيحدث إذا ما وجد الصراع بينهما ، فمصداقية الردع تكمن في الأسلحة نفسها، وليس في محاولات الدول التفكير في الحرب النووية بعبارات تقليدية و «آرون» الذي انتقد بشدة المخططين النوويين في الولايات المتحدة لتفكيرهم خلاف ذلك ، وكما هو الحال بالنسبة إلى مذكراته بشأن القيود المتأصلة في النظرية الدولية بشكل عام ، أصر «آرون» على أن الاستراتيجية النووية لا يمكن أبدًا أن تصبح أي شيء مثل العلم الدقيق ، وسوف تستمر الصراعات الإقليمية في ظل المواجهة النووية بين الدولتين الكبيرتين ، وخلص «آرون» إلى أن الحرب الباردة كانت في آن واحد غير مسبوقة، وفي سياق الاختلافات الإيديولوجية بين قوتين عظميين مسلحتين بأسلحة نووية ، لا مفر من حدوثها .[2]

تعد القوة الإلكترونية والتغير في مفاهيم القوة – التهديد والردع – حيث تمثل المعرفة التكنولوجية نوعا جديدا من أنواع القوة، فالقوة لم تعد مقتصرة على القوة العسكرية أو الاقتصادية ، كما لم تعد تحتكرها الدول فامتلاك المعرفة التكنولوجية والقدرة على استخدامها وتوظيفها أصبحت ملكًا للدول والأفراد وحتى الجهات الفاعلة من غير الدول ، ولقد أصبح هناك معايير جديدة لقياس القوة في النظام الدولي.

فرغم أن قوة الدول ما تزال تقاس بالاستناد إلى مركب القوة الشاملة الذي يتضمن الجوانب الدفاعية، العسكرية الاقتصادية، الثقافية الاجتماعية والبشرية ، إلا أن دور التكنولوجيا بات مهما في تحديد موازين القوى في النظام الدولي ، فالدول التي تمتلك أدوات التكنولوجيا، وتحرص على تطويرها باستمرار تكون فرصها أكبر في ممارسة النفوذ ، والتأثير على تفاعلات السياسة الدولية ، كما حذر معهد العلاقات الدولية الاستراتيجية في باريس عالم 2017 من أن الصراع الدولي حول الذكاء الاصطناعي قد يؤدي إلى حرب عالمية ثالثة ، وأن إدماج الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري يؤدي إلى إدخال متغير جديد في المعادلة العسكرية ، فلن تتساوى الجيوش التي تستخدم تلك التكنولوجيا الجديدة مع غيرها.

إن الحرب الإلكترونية ستحدث آثارًا إستراتيجية من المحتمل أن تزعزع الاستقرار الأمني إلى حد كبير وتؤثر على ديناميكيات الصراع والتصعيد العسكري في المستقبل ، كما أصبحت التهديدات الأمنية في عالم الألفية الثالثة أكثر اتساعا

---

[1] بول كيندي (2007م) ، نشوء وسقوط القوى العظمى، ترجمة مالك البديري، الطبعة العربية الثالثة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ص 679 .

[2] Martin Griffiths, Steven C. Roach, M. Scott Solomon, Fifty Key(2008) Thinkers in Internation-al Relations, 2nd Edition, London and New York, Routledge, Taylor & Francis e-Library, P.6.

وانتشـارًا وفتكا ، ولقد أصـبح التهديد أكثر عالمية بشـكل جعل الكثير ينظر إلى ذلك بأنه يشـير إلى نهاية عصـر الأمن المطلق ، إن الدول مهما بلغت قوتها لم تعد قادرة على حماية نفســـها من الهجمات الإلكترونية ، والتهديدات الأمنية اليوم أصبحت متعددة الاتجاهات والأشكال حيث يصعب توقعها وتختلف من حيث الشكل والمضمون ، فالدول لم تعد صاحبة الحل والربط فقط ، فأصـــبح للفضـــاء الإلكتروني دور في التفاعلات والتحولات البنيوية كمجال جديد في العلاقات الدولية، وانتقل تأثيره لأحداث تغييرات كيفية في النظام الدولي.

يشـــهد النظام الدولي في ظل الألفية الثالثة إعادة لتعريف الردع، فرضـــته أبعاد وطبيعة الحرب الإلكترونية، وأما اختلاف الردع الإلكتروني عن الردع التقليدي فيرجع إلى مجموعة من العوامل من أهمها : وجود فواعل جديدة من غير الدول، والتي تســـعى لتحقيق أهدافها من دون أن تكون مرتبطة مباشـــرة بالدولة، وعليه، فهي تؤثر على مصـــالح الدول ، وتتجلى هذه المشكلة في كون الفواعل من غير الدول لا تتصـرف وفقا لمعايير وقيم الدولة، وهي ليسـت ملزمة ولا مقيدة بالمبادئ التي تفرضها الدول نفسها .

إن الفضاء الإلكتروني هو مساحة ليست ملموسة بلا شكل ولا حدود ، فهذا الفضاء ليس له حدود إقليمية، وليس من السهل معرفة متى اخترقت الحدود والمعالم إن قدرة مسـتخدمي الإنترنت على إخفاء هويتهم منحتهم القدرة على التصـرف بشـكل مجهول، مما يجعل من الصـعب القدرة على القبض على مرتكبي هذه التصـرفات، ناهيك عن عدم إمكانية فرض العقوبات مما يسبب مشاكل كبيرة للردع . [1]

ثانياً : دراسة حالة الأقطاب الجديدة

يعتبر ما يحدث في النظام الدولي ليس أكثر من مجرد انعكاس للمنظومة ككل ، وذلك رغم أنه لا يكاد يكون هناك اتفاق على الطبيعة الأساسية للمنظومة ، وينظر إلى التوزيع العالمي للقوة ، وبخاصة عدد القوى الكبرى، على أنه خاصية النظام الأكثر أهمية ، وعندما لا تســـتطيع أي دولة أو تحالف مهاجمة دولة أخرى أو تحالف معارض ، يكون هناك في الواقع توازن قوى ، وقد يُشـكل تحالف من حكومات أصـــغر تحالف ردع قصـــير الأمد ضـــد الدولة الأولى إذا زادت من قوتها العسكرية ، ولأن الدول المتحالفة ستخشى الرد ، فإن الدولة الأقوى لن تتمكن من مهاجمة أي من الدول الأصغر.

يواجه صـانعو القرار خطر الحرب كلما امتلكت الدول أو الأمم القدرة على شن حرب ضـد بعضـها البعض، ولم تكن هناك ســـلطة عليا قادرة على فرض أمر واقع أو تغييرات معينة على جميع الدول – بما في ذلك أقوى الدول – داخل النظام الدولي ، ويعتقد صـــانعو القرار في أي دولتين أنهم يدركون أن الهيمنة هي الســـبيل الوحيد للأمن ، بالطبع قد لا يســـتفيد جميع المتنافســـين من الأمن من خلال التفوق في الوقت نفســـه ، إن تفوق أحد الأطراف لا بد أن يعني بالضـــرورة دونية الآخرين وانعدام أمنهم ، إلى أن تمنح التكنولوجيا العسكرية منافسيها تفوقًا عسكريًا مستدامًا وكبيرًا. [2]

أعاق عدد من القضـايا تقدم الصـين نحو تحقيق جودة عسكرية حقيقية تُضـاهي جودة الولايات المتحدة وروسيا، منها تفجير غواصـــة صـــينية خلال إطلاق تجريبي، وإلغاء صـــاروخ، وتقليص برامج الأســـلحة، ونقص الخبرة في تكنولوجيا المعادن، ونقص محركات الإطلاق المتطورة، والرادارات، ووسائل الملاحة، والاتصـالات. كانت قواتها البحرية بعيدة كل البعد عن أن تكون قوة بحرية عابرة للقارات، حتى مع تدريبها في المحيط الهادئ. اسـتثمرت القوتان العظميان اسـتثمارات كبيرة في بناء غواصـــات أوهايو وألفا الضـــخمة، القادرة على التحرك بســـرعة أكبر والغوص على عمق أكبر من أي من ســـابقاتها، لكن أسـطولها من الغواصـات الحاملة للصـواريخ لا يزال متأخرًا ، وإن الإشـارة إلى المال تعني أن الصـين لا تسـتطيع تحقيق

[1] بسمة توم (2021م) ، صراعات الالفية الثالثة وتأثيرها على خارطة التحالفات وتوازن القوى في النظام الدولي دائرة المكتبة الوطنية ، عمان ، ص 56.

[2] ايريش فيده (2005م) ، توازن القوى العولمة والسلام الراسمالي، ترجمة علي خليل، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، ص 15 .

التكافؤ الكامل، ولن تتمكن من حيازة جميع أنواع الأسلحة أو الاستعداد لكل خطر محتمل طالما أنها تنفق ثُمن الميزانيات العسكرية للقوتين العظميين.

- **القوة الكامنة الصينية**

تزداد الصين نفوذًا على الساحة الدولية نتيجةً لتقدمها المذهل في مجالات التكنولوجيا والاقتصاد والجيش ، حيث يستغرق تطوير أسلحة جديدة في الصين واستحواذ الجيش عليها بالكامل وقتًا طويلًا، لكن التقدم في التنظيم والمعدات والتدريب وضع جيش التحرير الشعبي في موقف أقوى لمواجهة خصوم إقليميين مثل فيتنام وتايوان والهند. في المستقبل، قد يميل حتى الميزان العسكري مع الاتحاد السوفيتي لصالح الصين.

تُجرى معظم التطورات العسكرية حاليًا في المختبرات العلمية ، مثل جامعة تسينغهوا في بكين ومختبر ساندیا الوطني في كاليفورنيا، حيث تتنافس الدول على ابتكار تقنيات جديدة تعزز قوتها العسكرية ، ويزعم الرائد المتقاعد روبرت لطيف أن الإلكترونيات الحديثة قد غيّرت طابع الحرب، وأن المواد النادرة – مثل المعادن اللازمة لأجهزة الاستشعار والمشغلات – ستلعب دورًا حاسمًا في الصراعات القادمة.

تمتلك الصين 37% من مخزونات العناصر الأرضية النادرة في العالم، و97% من تصنيع هذه العناصر، التي تُستخدم في الإلكترونيات الحديثة والتقنيات العسكرية ، كما تتمتع الصين بإمكانات هائلة للتأثير على الأسواق الدولية بفضل هذه الموارد ، كما نما اقتصادها ليصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم، متجاوزًا اقتصادات العديد من الدول الأخرى ، ومع تأسيس معهد كونفوشيوس، الذي ضم بحلول عام (2018) 548 مؤسسة في 154 دولة، تزامن هذا التقدم التقني مع عولمة نموذجها الثقافي ، ووفقًا للرئيس الصيني شي جين بينغ، فإن الاعتماد على الذات هو حجر الزاوية في نهضة البلاد، مما يُبرز أهمية الابتكار الذاتي في تحقيق التفوق العلمي والتكنولوجي.

تواصل الصين تطوير قدراتها العسكرية سعيًا منها لتصبح القوة الاقتصادية المهيمنة في آسيا، بل والعالم أجمع. وفيما يتعلق بالقوة المالية، تُنشئ الصين مؤسسات مالية دولية على غرار الولايات المتحدة. وفي محاولة لزيادة نفوذها المالي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، على غرار ما فعلته الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية، أسست الصين البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية عام 2016.

تواصل الصين تعزيز دورها الاقتصادي والعسكري على الساحة العالمية من خلال مبادرات استراتيجية متعددة ، فقد ساهمت في إنشاء بنك التنمية الجديد التابع لمجموعة بريكس لتمويل مشاريع البنية التحتية في الدول الأعضاء، بالإضافة إلى تأسيس صندوق الاحتياطي الطارئ للبريكس، وبنك تنمية منظمة شنغهاي للتعاون الذي ما زال قيد المناقشة ، وهذه الخطوات تعكس سعي الصين إلى إنشاء مؤسسات مالية عالمية موازية لتلك التي أسسها الغرب، مما يعزز قدرتها على قيادة نظام عالمي للمال والتجارة.

يسعى الرئيس الصيني شي جين بينغ إلى تعزيز قدرة الصين على أن تصبح قوة سيبرانية مؤثرة ، ومن خلال مجموعة القيادة المركزية للأمن السيبراني، دأب على طرح فكرة القوة السيبرانية منذ عام 2014 ، بالإضافة إلى إنشاء طريق الحرير الرقمي لإعادة تنظيم نظام حوكمة الإنترنت العالمي ، تأمل الصين في استخدام شبكات الجيل الخامس للانتقال من دولة صناعية كبرى إلى قوة سيبرانية.

تمتلك الصـــين أكبر جيش في العالم ، يبلغ عدده 203 ملايين جندي مدعومين بقوة احتياطية ضـــخمة ، حيث انضـــمت الصين إلى النادي النووي عام ١٩٦٤، ونمت منذ ذلك الحين لتصبح رادعًا قويًا يواكب التطورات في التكنولوجيا العسكرية المعاصرة ، وتُعدّ الصين منافسًا شرسًا للولايات المتحدة بفضل قوتها العسكرية الهائلة.[1]

تُعدّ الصـين الآن ثاني أكبر اقتصـاد في العالم، مع ناتج محلي إجمالي يزيد عن ١٦ تريليون دولار، ومن المتوقع أن تتفوق على الولايات المتحدة في السنوات القادمة ، مع أكثر من ١.٤ مليار نسمة، نجحت الصـين في استغلال كثافتها السكانية لصالحها، مما سرّع من وتيرة تحديثها ونموها. تتمتع الصين بنفوذ دولي أكبر بفضل هذا وموقعها المتميز، الذي يُمكّنها من التحكم في قنوات النقل البري والبحري.

يُفســر تبني الصــين لنظام اقتصــادي حر قائم على الســوق بعضًــا من نجاحها ، ويمكن أن يُعزى نجاحها الاقتصــادي والعسكري إلى تبنيها الانتقائي للمفاهيم الاقتصادية الغربية ، وقد سلّط شي جين بينغ الضوء على أهمية العولمة الاقتصادية في خطابه في دافوس عام ٢٠١٧، مُظهرًا استعداد الصـين لتولي زمام المبادرة في النظام الاقتصـادي الدولي ، وتعمل هذه العناصـر معا لتسـليط الضـوء على تطلعات الصـين إلى التفوق الاقتصـادي والسـياسـي والعسـكري وتقديمها كقوة عالمية محتملة قد تتفوق على الولايات المتحدة في المستقبل القريب.[2]

- **الاستراتيجية الروسية**

أنتجت مؤسسـة راند دراسـات اسـتراتيجية وقدمت إرشـادات للجيش الأمريكي في عام 2019 ، مسـتخدمةً أوكرانيا كذريعة، رسمت المؤسسـة سـيناريو لسقوط الاتحاد الروسـي وتقسـيمه إلى جمهوريتين منفصـلتين، مقدمةً رؤيةً لمسـتقبل الصـراع بين روسيا وأوكرانيا وتداعياته ، ولم يكن على سلطات كييف سوى إشراك روسيا في الصـراع ، ثم سيفرض الغرب على الفور سـلسـلةً من العقوبات الجائرة على روسـيا، مما قد يؤدي إما إلى انهيار البلاد بسـبب القيود الاقتصـادية أو إلى تحريض الشـعب ضـد الرئيس بوتين وإشـعال مظاهرات واسـعة النطاق من شـأنها أن تطيح بحكومته ، وكان أبرز مثال على ذلك استخدام العقوبات لإحداث اختلالات داخل النظام الروسي .

تعد روســـيا مؤهلة للانضـــمام إلى عدد قليل من القوى العظمى التي لديها القدرة على تحديد طبيعة الأحداث والمشـــاكل العالمية لأنها نمت بل وامتلكت بعض المكونات الملموسة لقوة الدولة ، ولعل الأهم من شعبها هو اتساع مساحتها الأرضية كأحد هذه العناصر ، ويتفق معظم الناس على أن القوة العسكرية أداة ضرورية وحيوية ، وأن امتلاك ترسانة نووية ضخمة أصبح دليلاً واضحاً لا لبس فيه على القوة ، وتواصل أوكرانيا حثّ شركائها الغربيين على منحها أموالاً إضافية ، ومُصرّحةً بأنه بدونها، قد يتعرض جهدها العســكري ضـــد روســـيا للخطر ، وتُعدّ الولايات المتحدة بلا منازع أكبر مورد للأســـلحة لأوكرانيا.

لخص مستشار الأمن القومي الأمريكي الشهير زبيغنيو بريجنسكي أهمية أوكرانيا للغرب وأوروبا بقوله: "روسيا إمبراطورية بأوكرانيا" ، حيث أن روسيا دولة فقيرة في أوروبا الشرقية بدونها ، ولذلك لا روسيا ولا الغرب أهم من الأزمة الأوكرانية.

في عام 2014 تدخّل الرئيس بوتين بوحشية للسيطرة على شبه جزيرة القرم، مما كلف روسيا مكانتها في مجموعة الثماني. لم يحتضـــن أوكرانيا بعد كحليف للغرب. ومع ذلك، لا يزال يعتبر ذلك ثمناً زهيداً مقابل الحفاظ على ســلطته في أوكرانيا ، حيث اسـتثمر الغرب لدعم التحول الديمقراطي في أوكرانيا وحصـولها على العضـوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي ، وتزداد الولايات المتحدة وأوروبا إصـرارًا على دمج أوكرانيا في القوة الغربية ، وقد فاجأ هذا المشـروع هذه الجهود ، إذ يمنح روسـيا

[1] حسان العقاد (٢٠٢٤م) ، تحولات القوة في النظام الدولي : دراسة تحليلية لنشوء الأقطاب الجديدة ، مجلة القرار للبحوث العلمية المحكمة ، العدد 12، المجلد 4 ، جامعة بيروت العربية ، لبنان ، ص 427 - 430 .

[2] حسان العقاد (٢٠٢٤م) ، تحولات القوة في النظام الدولي : دراسة تحليلية لنشوء الأقطاب الجديدة ، مجلة القرار للبحوث العلمية المحكمة ، العدد 12، المجلد 4 ، جامعة بيروت العربية ، لبنان ، ص ٤٣٠ - ٤٣١ .

فرصة كبيرة للضغط اقتصاديًا على كييف من خلال تقديم بديل شامل يسمح لها بالتخلص من أنابيب الغاز التي تمر عبر أوكرانيا.

أوضحت السياسة أن الولايات المتحدة ستتعاون مع حلفائها لضمان فشل روسيا استراتيجيًا في أوكرانيا ، ولم تكن هذه الورقة المحدثة مماثلة لما سبق ، وقد تم التأكيد على أهمية محاولة دمج روسيا مع الغرب في نصوص سابقة صدرت خلال العشرين عامًا الماضية. من ناحية أخرى، شدد النص على أن محاولات روسيا لإنشاء حدود وطنية جديدة تمثل خطرًا جسيمًا على النظام العالمي ، ووصف أجندة روسيا الممتدة لعشر سنوات بأنها "إمبريالية"، وقال إن الرئيس فلاديمير بوتين ظل ثابتًا على موقفه رغم محاولات الغرب التعاون معه ، تُقدّم المذكرة الاستراتيجية التالية للتعامل مع روسيا، والتي تعتمد الآن على تطور الوضع في أوكرانيا: تعزيز التكامل الإقليمي لأوكرانيا مع الاتحاد الأوروبي، والمساعدة في تعافيها الاقتصادي.

تعهد الولايات المتحدة بحماية كل شبر من أراضي حلف شمال الأطلسي (الناتو)، ومنع روسيا من تهديد المؤسسات الأوروبية والديمقراطية والأمن ، وتصميم الولايات المتحدة على منع الأنشطة الروسية التي تُعرّض المصالح الأمريكية للخطر – مثل الاعتداءات الروسية على الديمقراطية والبنية التحتية الأمريكية – واتخاذ التدابير المناسبة عند الاقتضاء ، ومنع روسيا أو أي دولة أخرى من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهدافها، لأن الصراع سيُضعف القوة التقليدية الروسية ، مما قد يدفع موسكو إلى الاعتماد بشكل أكبر على الأسلحة النووية في استعداداتها العسكرية.

عندما يتعلق الأمر بالمسائل التي قد يكون فيها التعاون مع روسيا مفيدًا لكلا الطرفين ، ستشجع الولايات المتحدة وتنمي أنماط تفاعل عملية ، وعندما سُئل وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن عما استخلصه من غزو روسيا لأوكرانيا، أجاب: "الجوانب اللوجستية". وقال إن الروس واجهوا مشاكل لوجستية منذ البداية ، وأثبت الصراع على كييف ذلك ، ومنعهم عجزهم عن إدارة اللوجستيات من مواكبة وتيرة التقدم ، وقال: "شهدنا استمرار هذا التدهور طوال هذه المعركة".

تفتقر روسيا الآن إلى عنصرين أساسيين للارتقاء إلى مصاف القوى الكبرى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. أولًا، قدراتها البحرية ضعيفة نسبيًا في هذه المنطقة البحرية في أغلبها ، ثانيًا، لا يزال النفوذ الاقتصادي لروسيا في المنطقة ضئيلًا نسبيًا، حيث لا يمثل سوى 1% من تجارة آسيا والمحيط الهادئ. [1]

منهجية الدراسة

1. منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة تأثير صعود القوى الدولية الجديدة على توازن القوى في النظام الدولي ، ويعتمد هذا المنهج على جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالقوى الصاعدة والقوى التقليدية ، ثم تحليل هذه البيانات لتحديد كيفية تأثير صعود هذه القوى على التوازن السياسي والاقتصادي والعسكري في النظام الدولي. كما سيتم استخدام المنهج المقارن لتحليل التغيرات في موازين القوى بين الدول الكبرى والدول الصاعدة على مر الزمن، والبحث في العلاقة بين هذه القوى وأثرها على العلاقات الدولية.

2. أدوات الدراسة

- **المراجعة الأدبية:** سيتم الاستفادة من الدراسات السابقة والكتب العلمية والمقالات الأكاديمية لتحليل مفهوم توازن القوى في النظام الدولي وتحديد دور القوى الصاعدة في تغييره.

[1] حسان العقاد (٢٠٢٤م) ، تحولات القوة في النظام الدولي : دراسة تحليلية لنشوء الأقطاب الجديدة ، مجلة القرار للبحوث العلمية المحكمة ، العدد 12، المجلد 4 ، جامعة بيروت العربية ، لبنان ، ص 431 - 433.

- **تحليل الوثائق:** سيتم تحليل الوثائق الرسمية مثل التقارير السنوية للمنظمات الدولية (مثل الأمم المتحدة، منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي) والتقارير الحكومية المتعلقة بالسياسة الخارجية والأمن الدولي .

3. مصادر جمع البيانات

- **البيانات الأولية:** سيتم جمع البيانات من خلال المقابلات الشخصية مع خبراء العلاقات الدولية وصناع القرار، بالإضافة إلى الاستبيانات الموزعة على عدد من الباحثين السياسيين والاقتصاديين.
- **البيانات الثانوية:** سيتم جمع البيانات من مصادر مكتبية مثل الكتب الأكاديمية، المقالات العلمية، التقارير الدولية، والوثائق الصادرة عن المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي.

4. عينة الدراسة

إن العينة في هذه الدراسة ستكون من نوع العينة القصدية ، حيث سيتم اختيار خبراء وأكاديميين في مجال العلاقات الدولية، والاقتصاد العالمي، والأمن الدولي من الدول الكبرى والدول الصاعدة ، كما سيتم اختيار عدد من صناع القرار من الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، وروسيا، بالإضافة إلى دول صاعدة مثل الصين والهند ، وسيتم تحديد حجم العينة بناءً على الأفراد المؤثرين في الساحة الدولية ممن لديهم معرفة وخبرة في هذا المجال ، بحيث تتكون العينة من حوالى 30 شخصًا من مختلف التخصصات والمناطق.

5. أساليب التحليل

- **التحليل الكمي:** سيتم استخدام أسلوب التحليل الكمي لتحليل البيانات التي سيتم جمعها من الاستبيانات، وذلك باستخدام برامج التحليل الإحصائي مثل SPSS أو Excel لمعالجة وتفسير البيانات بشكل رقمي.
- **التحليل النوعي:** سيتم تحليل البيانات النوعية المستخلصة من المقابلات ودراسات الحالة باستخدام تقنيات التحليل الموضوعي (Content Analysis) لتحليل النصوص واستخلاص الأنماط والاتجاهات من آراء الخبراء.
- **التحليل المقارن:** سيتم مقارنة تأثير صعود القوى الدولية الجديدة على توازن القوى في فترات زمنية مختلفة، مع التركيز على التغيرات في العلاقات بين القوى الكبرى والدول الصاعدة.

6. حدود الدراسة

- **الحدود المكانية :** ستقتصر الدراسة على تحليل تأثير القوى الدولية الجديدة في السياقات الجغرافية التي تشهد تغيرات في توازن القوى، مثل منطقة آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا، بينما سيتم تجاهل بعض المناطق التي تشهد استقرارًا نسبيًا في توازن القوى مثل بعض الدول الأوروبية.
- **الحدود الزمنية :** ستقتصر الدراسة على تحليل صعود القوى الدولية الجديدة في العقدين الأخيرين (من عام 2000 حتى الوقت الحالي .

نتائج الدراسة

1. تزايد تأثير القوى الصاعدة مثل الصين والهند وروسيا على السياسة الدولية، مما يقلل من هيمنة القوى التقليدية مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.
2. صعود القوى الصاعدة أدى إلى تحولات كبيرة في النظام الاقتصادي العالمي، حيث أصبحت هذه القوى أكثر تأثيرًا في الأسواق العالمية.
3. هناك تنافس متزايد بين القوى الكبرى والقوى الصاعدة على الموارد الاقتصادية والأسواق الدولية، مما يؤثر على سياسات التجارة العالمية.

4. الصين أصبحت أكبر منافس اقتصادي على الساحة الدولية، مما يعزز قدرتها على تغيير التوازن الاقتصادي العالمي في المستقبل.
5. القوى الصاعدة تعمل على إعادة تشكيل التحالفات الدولية، حيث تتزايد قوة تحالفات مثل مجموعة البريكس التي تضم الصين والهند وروسيا.
6. تزايد القوة العسكرية لهذه القوى يخلق تحديات أمنية جديدة، مع تصاعد التوترات في مناطق مثل بحر الصين الجنوبي وشرق أوروبا.
7. القوى الصاعدة أصبحت أكثر حضورًا في المنظمات الدولية، مما يمنحها دورًا أكبر في صنع القرارات العالمية.
8. صعود القوى الصاعدة أدي إلى تغيرات في التوازن العسكري في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، مما يزيد من احتمالات الصراعات العسكرية.
9. الهيمنة الاقتصـــادية للدولار الأمريكي قد تتعرض للتحدي في المســتقبل مع زيادة الاهتمام بتداول عملات جديدة مثل اليوان الصيني.
10. القوى الصاعدة بدأت تركز أكثر على قضايا التغير المناخي والاستدامة البيئية، مما قد يؤدي إلى تشكيل سياسات بيئية جديدة على الساحة العالمية.

توصيات الدراسة

1. ضرورة تعزيز التعاون بين القوى الكبرى والقوى الصاعدة من خلال قنوات دبلوماسية متعددة لضمان استقرار النظام الدولي.
2. تشجيع الدول الكبرى على إعادة تقييم سياساتها الاقتصادية والعسكرية لمواكبة التغيرات التي تطرأ نتيجة صعود القوى الصاعدة.
3. العمل على تشكيل تحالفات استراتيجية جديدة بين القوى الصاعدة والدول الكبرى بما يتناسب مع التحولات الحالية في توازن القوى.
4. من المهم أن تركز الدول الصاعدة على تعزيز قوتها العسكرية مع الحفاظ على التوازن الأمني في المناطق الحساسة مثل بحر الصين الجنوبي وأوروبا الشرقية.
5. يجب على الدول الكبرى أن تعزز سياساتها التجارية لتكون أكثر توافقًا مع صعود القوى الصاعدة من خلال التوسع في اتفاقيات التجارة الحرة مع هذه الدول.
6. تحفيز القوى الصاعدة على تبني سياسات بيئية مستدامة ودور أكبر في معالجة التحديات البيئية العالمية مثل التغير المناخي.
7. ينبغي على المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي تحسين آليات اتخاذ القرار لتشمل المزيد من الأصوات من القوى الصاعدة.
8. ضرورة تعزيز الشفافية في العلاقات الاقتصادية الدولية لتفادي تصاعد التوترات بين القوى الكبرى والقوى الصاعدة نتيجة النزاعات التجارية.
9. ينبغي على الدول الصاعدة تنمية قدراتها التكنولوجية والابتكارية لتظل قادرة على المنافسة في ظل تزايد الاعتماد على الاقتصاد الرقمي.

10. يجب على جميع القوى الدولية المشـاركة في حوار شـامل حول كيفية تنظيم النظام الدولي بما يتناسـب مع تزايد التعددية في موازين القوى.

قائمة المراجع

المراجع العربية

1. خليل حسين (2009م) ، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، دار المنهل اللبناني، بيروت، ، ص 83.
2. عبيد الحليمي (٢٠٢٢م) ، توازن القوى عند الواقعيين الجدد والقطبية الدولية بالقرن الحادي والعشـرين ، جامعة سـيدي محمد بن عبد الله ، المغرب ، ص 23 .
3. مصطفى شفيق علام (2011م) ، تحول القوة في العلاقات الدولية. دروس للأمة، المركز العربي للدراسات الانسانية، الباب 4 العلاقات الدولية، التقرير الإستراتيجي 8 كانون الأول، الرياض، ص 319.
4. علاء عبد الحفيظ محمد (2015م)، تأثيرات الصـعود الروسـي والصـيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 47 و 48 ، بيروت، ص 10.
5. جوزيف س ناي الابن(2016م)، هل انتهى القرن الأمريكي، ترجمة محمد العبد الله ، الطبعة 1، العبيكان للنشـر، الرياض، ، ص 90 .
6. حسـان العقاد (٢٠٢٤م) ، تحولات القوة في النظام الدولي : دراسـة تحليلية لنشـوء الأقطاب الجديدة ، مجلة القرار للبحوث العلمية المحكمة ، العدد 12، المجلد 4 ، جامعة بيروت العربية ، لبنان ، ص 410 .
7. ليلى نقولا (2020م)، العلاقات الدولية من تأثير القوة إلى قوة التأثير مقاربة لفهم تطور مضـامين العلاقات الدولية منذ وستفاليا لغاية اليوم، الطبعة 2 سيدر ريفر برودكشن بيروت ، ص 114.
8. ودودة بدران (1995م) ، النظام الدولي الجديد آفاق ما بعد الحرب الباردة، مجلة عالم الفكر، العددين 3 و 4 ، المجلد الكويت ، ص26 .
9. جون ميرشـايمر (2012م) ، مأسـاة سـياسـة القوى العظمى، ترجمة مصـطفى قاسم النشر العلمي والمطابع – جامعة الملك سعود، الرياض، ص 455 .
10. توماس فولجي وآخرون (2011م) ، مسـتقبل النظام العالمي الجديد دور المنظمات الدولية، ترجمة عاطف معتمد وعزت زبان، المركز القومى للترجمة، العدد 1724 ، الطبعة 1 ، القاهرة، ص 29 – ٣١ .
11. حسـان العقاد (٢٠٢٤م) ، تحولات القوة في النظام الدولي : دراسـة تحليلية لنشوء الأقطاب الجديدة ، مجلة القرار للبحوث العلمية المحكمة ، العدد 12، المجلد 4 ، جامعة بيروت العربية ، لبنان ، ص ٤١٥ – ٤١٦ .
12. يونس الدباغ و محمد القيسـي، مسـتقبل النظام الدولي في ظل عالم اسـتراتيجي متغير، مجلة قه لاى زانسـت العلمية، المجلد 5 العدد 2 ربيع 2020، أربيل، ص 788 – 793 .
13. أحمد يوسف عبد النبي (2020م)، تطور مفهوم وتطبيقات توازن القوى في النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية المجلد 55 ، العدد 220 ، القاهرة، ص 16.
14. مؤلفون متعددون (2013م) ، القوى العظمى والاسـتقرار الاسـتراتيجي في القرن الحادي والعشـرين رؤى متنافسـة للنظام العالمي، تحرير جرايمي هيرد مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي ، ص 329 .
15. ابراهيم ابو محمد (2007م) ، النظام العالمي الجديد بين بريق الوعود وحقائق الاختراق مكتبة الكيلاني، بيروت ، ص 65 .

16. بول كيندي (2007م) ، نشـــوء وســـقوط القوى العظمى، ترجمة مالك البديري، الطبعة العربية الثالثة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ص 814–815.

17. حسان العقاد (٢٠٢٤م) ، تحولات القوة في النظام الدولي : دراسة تحليلية لنشوء الأقطاب الجديدة ، مجلة القرار للبحوث العلمية المحكمة ، العدد 12، المجلد 4 ، جامعة بيروت العربية ، لبنان ، ص 423.

18. بسـمة توم (2021م) ، صـراعات الالفية الثالثة وتأثيرها على خارطة التحالفات وتوازن القوى في النظام الدولي دائرة المكتبة الوطنية ، عمان ، ص 56.

19. ايريش فيده (2005م) ، توازن القوى العولمة والسلام الراسمالي، ترجمة علي خليل، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، ص 15 .

المراجع الأجنبية

1. SANDRINA ANTUNES & ISABEL CAMISÃO, (2017) International Relations Theory, Edited by Stephen McGlinchey and others, Bristol, E–International Relations Publishing, P.18.
2. Paul Tucker, (2022) Global Disorder: Values and Power in A Fractured World Order, New Jersey, Princeton University Press, P.199
3. Martin Griffiths, Steven C. Roach, M. Scott Solomon, Fifty Key (2008) Thinkers in Internation–al Relations, 2nd Edition, London and New York, Routledge, Taylor & Francis e–Library, P.6.
4. Proroković, D., & Stekić, N. (2024). New balance of power in the international relations and the role of China. Institute of International Politics and Economics; Faculty of Security, University; Sapienza University, Department of Political Science; Austin Peay State University.
5. Paul, T. V., Wirtz, J. J., & Fortmann, M. (2004). Balance of power: theory and practice in the 21st century. Stanford University Press.
6. Layne, C. (1993). The unipolar illusion: Why new great powers will rise. International security, 17(4), p.5–51.
7. KALYANARAMAN, S. (2017). Accommodating Rising Powers: Past, Present, and Future.
8. Fey, M., Hellmann, A., Klinke, F., Plümmer, F., & Rauch, C. (2013). Established and Rising Great Powers. Norm dynamics in multilateral arms control: Interests, conflicts, and justice, 13.
9. Brooks, S. G., & Wohlforth, W. C. (2008). World out of balance: International relations and the challenge of American primacy.
10. Spykman, N. J. (2017). America's strategy in world politics: the United States and the balance of power. Routledge.